الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de gestion

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكادمي) في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

تحت عنوان

متطلبات و معوقات تطبيق الايزو 26000 في المؤسسة الصناعية الجزائرية

- دراسة حالة مؤسسة فيلبا لصناعة الخيوط الملونة ببريكة –

إعداد الطالبة

بن عبد الرحمان شهرازاد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د برحومة عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة المسيلة
د.قاسمي كمال	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة
د.شريف مراد	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة المسيلة

السنة الجامعية 2015/2014

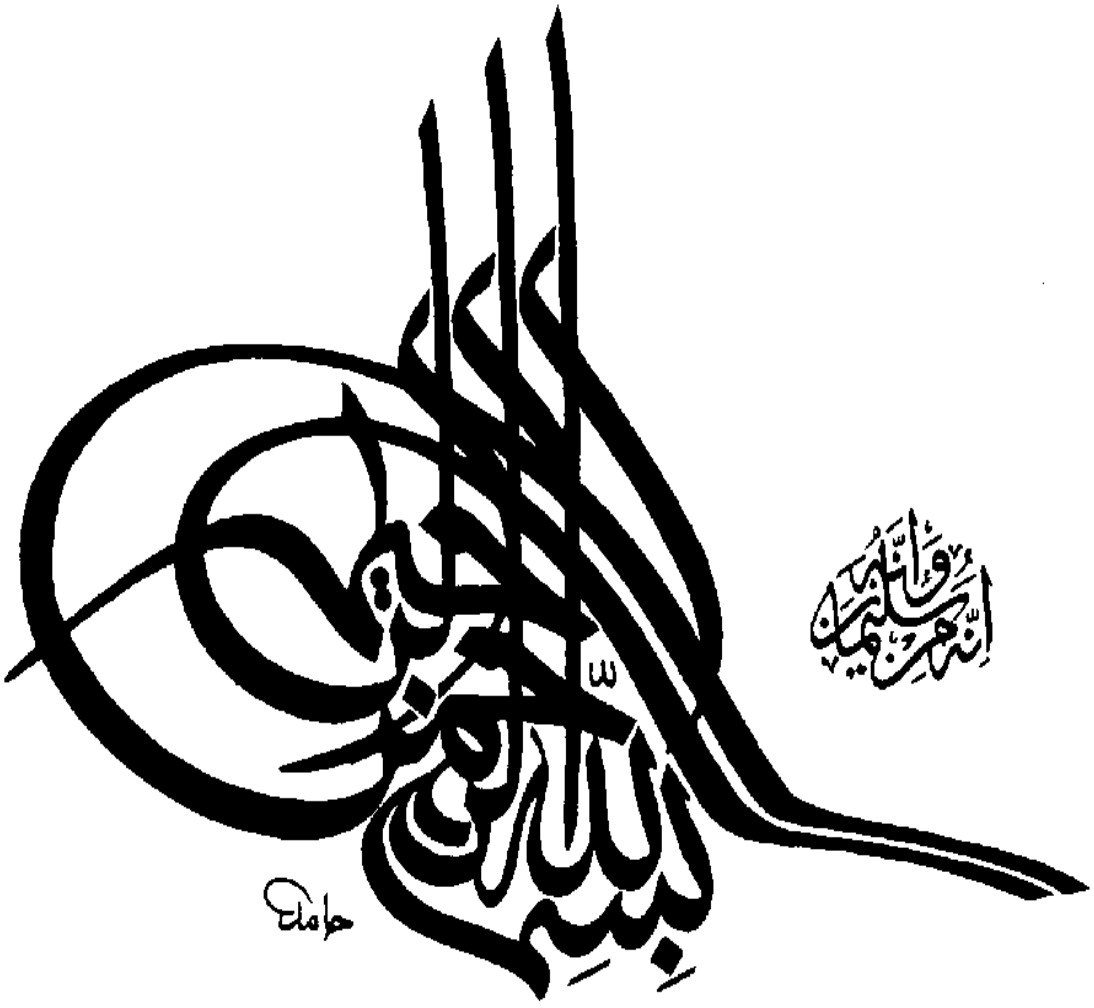
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر وعرفان

أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إخراج هذا العمل وأخص بالذكر:

– الدكتور قاسمي كمال، الذي أفادني كثيرا بتوجيهاته وملاحظاته فجزاه الله خير الجزاء.

– أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم تقييم هذا العمل.

– الأساتذة الذين شرفونا بتحكيم الاستبيان الخاص بهذا العمل.

– القائمين على الإدارة بجامعة المسيلة

مسؤولي المؤسسة محل الدراسة على تزويدنا بقدر مهم من المعلومات التي استفدنا منها في التحليل

وتسهيلهم لنا دراستنا الميدانية.

مقدمة

مقدمة

تزايد في الآونة الأخيرة الحديث عن موضوع المسؤولية الاجتماعية والتي يقصد بها اهتمام المؤسسات بمصالح الأطراف ذات العلاقة وتحمل مسئولية الآثار الناجمة عن نشاطات المؤسسات على الزبائن والعاملين والملاك والمجتمع والبيئة، وهذه المسئولية لا تقتصر فقط على الالتزامات القانونية بل تتجاوزها إلى تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة، و من المفروض أن تنظم المسئولية الاجتماعية ضمن الخطط السنوية للمؤسسات بحيث تظهر في تقاريرها السنوية و تضمن استدامتها والعمل على تطويرها، ونظرا لوجود مشكلات كثيرة ارتبطت بإهمال الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية و ما نجم عن ذلك من فساد اقتصادي و اجتماعي ظهرت مبادرة دولية لرعاية هذا المفهوم، فوضعت المنظمة الدولية للقياسات مواصفة إرشادية أطلق عليها (ISO26000) وهي مواصفة تقدم إرشادات وتوضيحات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

و على اعتبار أن المؤسسات الصناعية من أكثر الأطراف تأثيرا في القطاع الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، فإن اهتمامها بهذه المواصفة يعد أمرا حتميا و لازما، فهي مطالبة بالتصرف المسئول تجاه المجتمع و البيئة عند القيام بمختلف نشاطاتها الصناعية، حيث يمكن أن تخلق هذه المسؤولية الاجتماعية مزايا تنافسية عديدة للمؤسسات الصناعية.

وقد اهتمت كبرى الشركات الصناعية في الدول المتقدمة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية و حرص البعض منها على الالتزام بمواصفة الايزو 26000 لتحسين توجهاتها الاجتماعية و البيئية، غير أن المؤسسات الجزائرية ما تزال بعيدة عن تبني هذه المواصفات الدولية الهامة في أنظمتها الإدارية و أنشطتها اليومية.

أولا: صياغة الإشكالية

في ظل الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمؤسسات الاقتصادية تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى إمكانية تطبيق نظام الايزو 26000 في المؤسسة الصناعية فيلبا ببريكة ؟

تبعا لهذه الإشكالية الرئيسية تطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

1. هل تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيقها للبعد الاجتماعي؟
2. هل تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيقها للبعد الاقتصادي؟

3.هل تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيقها للبعد الأخلاقي والقانوني؟

ثانيا:فرضيات البحث

بناء على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضية التالية:

1. الفرضية العامة

يمكن تطبيق نظام الايزو 26000 في مؤسسة فيلبا لصناعة الخيوط الملونة ببريكة .

2. الفرضيات الفرعية

–تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيقها للبعد الاجتماعي.

– تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيقها للبعد الاقتصادي.

– تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيقها للبعد الأخلاقي والقانوني.

ثالثا: أهداف الدراسة

1. التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.
2. التعريف بالمواصفة الجديدة ايزو 26000: نشأتها، أسباب ظهورها، بنودها، طريقة تبنيها وأهميتها بالنسبة للمؤسسات الصناعية.
3. التعرف على الجهود المحلية التي تبذلها الجزائر لنشر تطبيق هذه المواصفة في المؤسسات الجزائرية.
4. ذكر أهم العراقيل التي تحد من انتشار هذه المواصفة في المؤسسات الصناعية الجزائرية.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها سوف تعرفنا على مدى ممارسة هذه المؤسسة لهذا المفهوم، كما تساعد هذه الدراسة إلى حث المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية اتجاه مختلف الأطراف ذات العلاقة،كما توضح أهمية وكيفية تطبيق هذه المقاربة.

خامسا:أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع ما يلي:

1. حداثة موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

2. الاتجاه المتزايد للمؤسسات الكبرى نحو تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية.

3. توفر الرغبة والاهتمام لدراسة الموضوع.

4. الاستفادة من نتائج الدراسة من طرف الجهات ذات العلاقة.

سادسا: منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع طبيعة الدراسة.

سابعا: حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية والزمنية للدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: مؤسسة صناعة الخيوط (FILBA) ببريكة – ولاية باتنة –

الحدود الزمنية: تم تحديد فترة الدراسة الميدانية بمؤسسة (FILBA) خلال 2014-2015

ثامنا: الدراسات السابقة

1-دراسة "**ضافي نوال**" بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية"مع دراسة حالة مجمع شي علي للأنابيب وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (2009-2010)والتي توصل من خلالها إلى مجموعة من النتائج أهمها تبني المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية تحقق فوائد عديدة للمجتمع .

2- دراسة"**حمزة بن الزين** " بعنوان"المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية"دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار مذكرة ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة،(2012-2013)والتي توصل من خلالها إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يشمل الجانب الخيري والجانب الاقتصادي وكذلك الأخلاقي والقانوني وبالتالي فهي تشمل كل الجوانب.

وتختلف دراسة الطالبة عن الدراستين السابقتين في أنها حاولت أن تدرس إمكانية تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة فيلبا ببريكة

تاسعا:صعوبات البحث

من خلال تناول هذا الموضوع واجهتنا صعوبات في البحث نحاول تلخيصها فيما يلي :

1- نقص البحوث والدراسات التي تتناول تطبيق المواصفة القياسية (iso 26000)

2- عدم توفر الوقت الكافي للقيام بعدة دراسات ميدانية من أجل القيام بعملية المقارنة بين المؤسسات الوطنية التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية.

3- الصعوبة في الحصول على معلومات اللازمة التي يتطلبها الموضوع من الميدان .

عاشرا:خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فأما الأول و الثاني نظريين و الثالث فكان ميداني حيث:

1- تناول الفصل الأول الإطار العام النظري للتقييس والمسؤولية الاجتماعية حيث يهتم هذا الفصل بالجزء النظري لدراسة المنظمة العلمية للتقييس ودراسة المسؤولية الاجتماعية.

2- أما الفصل الثاني فتناولنا فيه التقييس والمسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي لنتطرق من خلاله إلى أساسيات عامة حول التصنيع وتناولنا السياسة الصناعية في الجزائر وفي الأخير تعرفنا على أهم عراقيل تطبيق مواصفة الايزو 26000 في المؤسسات الصناعية في الجزائر.

3- أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للدراسة الميدانية المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة (filba) ببريكة- ولاية باتنة- تناولنا فيه التقديم بالمؤسسة ومدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.

لنختم في الأخير بحثنا هذا بخاتمة عامة عرضنا فيها نتائج الدراسة،وتوصيات.

الفصل الأوّل:

الإطار النظري للتقييس

و المسؤولية الاجتماعية

تمهيد

إن تأصيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مختلف العمليات التجارية أصبح موضوعاً ذا أهمية بشكل متزايد لأسباب استراتيجية للشركات وللحصول على المنافع المترتبة من ذلك مثل وجود مستويات مرتفعة من االشفافية، وتعزيز الامتثال للمعايير، وتحسين أداء العمليات واستخدام الموارد والنظم، وتحسين الممارسات للقوى العاملة، وزيادة الحوار الاجتماعي والذي يعمل بالتالي على زيادة المصداقية. ولذلك فإن الشركات الناجحة تعمل على تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية بما يقوي علاقاتها مع أصحاب المصلحة والحكومات والمساهمين والشركاء والموردين والزبائن والمستهلكين، حيث توفر بيئة يستفيد فيها الجميع.

إن المؤسسات صاحبة الاستراتيجيات الواضحة للمسؤولية الاجتماعية تمتلك ميزة لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل تتعداها إلى العالمية. ولذا فإنه ليس من الغريب أن تكون المؤسسات الرائدة في تضمين المعايير الاجتماعية والبيئية ومبادئ الإدارة في سياساتها وممارساتها هي أيضا تلك التي تبدي تميزاً في القيادة والابتكار. وقد اهتمت المنظمة الدولية للتقييس ISO بالمسئولية الاجتماعية وأصدرت هذه المواصفة الرائعة 26000 ISO.

و من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل الى :

المبحث الأول : الإطار النظري والفكري للمنظمة الدولية للمواصفات القياسية الايزو

المبحث الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

المبحث الثالث: مفهوم المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول: الإطار النظري والفكري للمنظمة الدولية للمواصفات القياسية الايزو

إن طبيعة هذا الموضوع بصورة عامة ومتطلبات هذا الفصل بصورة خاصة تملي علينا التطرق إلى التعريف بالمنظمة الدولية للتقييس (iso)، والتعرض لمختلف جوانبها ومجالاتها وطريقة عملها وأهميتها بإعتبارها ذات وزن عالمي كبير في المساهمة في التجارة الدولية العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مدخل للتقييس والمواصفات

أولا: مفهوم التقييس

اشتق مصطلح التقييس للدلالة التطبيقية من مصطلح علم النفس، وهو حقل المعرفة الذي يساعد الإنسان من أجل التعرف الكمي على البيئة المحيطة به، لأن التطورات التي شهدها علم القياس قد انعكست بالضرورة على مفهوم التقييس نفسه.

ونتيجة للتطورات والتحسينات السريعة في مجال التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، برز الاهتمام بالتقييس من أجل الوصول إلى لغة واضحة ومشتركة ترجمت في شكل مواصفات وأساليب موحدة.

1. **تعريف التقييس**

كلمة "تقييس" هي التي تتداول في اللغة العربية لمقابلة المصطلح الفرنسي (Normalisation) والمصطلح الانجليزي(Standardization) ويعني هذا المصطلح حسب قاموس الإدارة (Lexique de gestion)ما يلي:[1]

_ جعل عمليات أو أنظمة اجتماعية أو إنتاجية مطابقة لمقاييس عملية الفلسفية أو تقنية.

_ عملا يتم من خلاله تعريف جماعي، على ضوء حاجة محددة، لمجموعة من المنتجات أو الطرق التي تعتبر مؤهلة لسد الحاجة في أحسن الظروف.

يعرف التقييس على أنه :"صياغة وتطبيق مجموعة من القواعد والشروط التي تستهدف تنظيم وتوجيه نشاط ما بهدف تحقيق الفائدة المرجوة من الأطراف ذوي العلاقة ، وتعزيز تعاونها من أجل تأمين الاقتصاد المطلوب في فعاليتها وأنشطتها مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأداء ومتطلبات الأمان ".[2]

كما يمكن تعريفه على أنه :"مجموعة من القواعد المتفق عليها من طرف جهاز معتمد تنتج عن مسعى واختيار جماعي مدروس بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين من منتجين ومستعملين وشركاء موصيين (ممثلي

[1] - راشي طارق،الاستخدام المتكامل للواصفات العالمية الايزوفي المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة،مذكرة شهادة ماجستيركلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير.

[2] - عبد الستار العالي ، تطبيقات في إدارة لبجودة الشاملة ،ط1،دار المسيرة للنشر و التوزيع و لطباعة ،عمان،2008،ص310

الإدارات والوزارات الوصية)، من أجل إيجاد علاقات مشتركة فيما بينهم والعمل على تحسينها، وتكون موجهة لاستعمال متكرر حسب نتيجة التكنولوجيا والتجربة لفترة زمنية معينة".[1]

وينظر أيضا للتقييس بأنه :"نشاط يعطي حلولا ذات التطبيق المتكرر للمشكلات التي تقع في الغالب في حقول العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، والذي يهدف إلى تحقيق أكبر درجة من النظام في محيط معين، حيث يتعلق النشاط عادة بعملية إعداد المواصفات وإصدارها وتطبيقها".[2]

كما تعرفه المنظمة الفرنسية للتقييس (AFNOR*) على أنه :"عبارة عن تقني ات تنظيم محترفة تنشأ نتيجة اتفاق مشترك بين السلطات العمومية والتنظيمات المهنية".[3]

مما سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائي شامل للتقييس على أنه :"ذلك النشاط أو الوظيفة التي تعني بصياغة وإصدار وتطبيق ومراجعة المواصفات ، والعمل على توحيد طرق الفحص والاختبار للتأكد من مطابقة السلع والخدمات والنظم الإدارية للمواصفات المعتمدة ".[4]

من خلال التعاريف السابقة يتبين بأن التقييس يتعلق بالمواصفات القياسية الفنية الموضوعة من طرف الهيئات المختصة حتى تتطابق معها السلع والخدمات المقدمة بالإضافة لأنظمة الإدارة ، ويتفق عليها الأطراف المشاركة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

2. ظهور التقييس

لقد ارتبط وجود التقييس والمقاييس بوجود الحضارات الإنسانية ،فقد ظهرت عند البابليين والأشوريين والمصريين القدماء والصينيين.ويعتبر فن العمارة والرسائل والأرقام هي المقاييس المستخدمة من قبل هذه الشعوب.[5]

مع تطور الحياة الاقتصادية وبزوغ سيادة النظام الرأسمالي في المجتمعات الغربية المتقدمة، عرف النشاط الاقتصادي تحولات جوهرية تعلقت بتوجيه الإنتاج أساسا إلى السوق. هذه الأوضاع والمعطيات الجديدة أفرزت نموا اقتصاديا كبيرا ووفرة واسعة في الإنتاج، تتزايد باستمرار مع مرور الزمن.

أدت الوفرة في الإنتاج إلى سيادة التنوع في المنتجات بتعدد المنتجين، وذلك من حيث الطبيعة الفيزيائية والكيميائية للمكونات، إضافة إلى أشكال التصميم. ولتنظيم هذا العرض الكبير من المنتجات، ظهرت الحاجة إلى التزام المنتجين باحترام معايير وشروط محددة وطرق معينة في عمليات إنتاجهم وفي خصائص منتجاتهم.

---

[1] - راشي طارق،مرجع سابق، ص45

[2] - محمد عبد الفتاح الصيرفي، الادارةالرائدة،ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2003،ص22.

[*] **ANFOR**: الجمعية الفرنسية للتقنيين, مقياس وضعه مكاتب دراسات المؤسسات في فرنسا, أضيفت إليها مقاييس دولية لتصبح I.S.O

[3] -راشي طارق ،المرجع نفسه، ص45.

[4] - راشي طارق، المرجع نفسه، ص46

[5] - مامون سليمان الدراركة ، الجودة الشاملة و الايزو9000، مطبوعات كلية الزقازيق،مصر ،1988،ص 13.

فالصناعات الغذائية على سبيل المثال كانت تقتضي أن تتدخل السلطات العمومية بالتعاون مع المنتجين وفي بعض الحالات حتى مع المستهلكين، لتحديد شروط النظافة الضرورية والمعالجة الصحية اللازمة وظروف التصبير أو التوضيب السليم حفاظا على صحة وسلامة المستهلكين.

ومثل هذه الاهتمامات شهدتها أيضا الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية.ففي هذه الميادين كثيرا ما نصادف مكونات جزئية من صنع مؤسسات مختلفة تدخل في صناعة منتج مركب واحد.

بعد أن كانت بدايات التقييس في الميادين السابقة، انتقل بعدها إلى ميادين الإدارة والتسيير من خلال اللجوء إلى إقرار قواعد ثابتة في العمل وصياغة لوائح وإجراءات لضبط كيفيات إنجاز الأعمال المطلوبة أو تحضير الوثائق وتنصيب وتبويب المعلومات وتبادلها. و أفضل تجسيد لهذا النوع من التقييس كانت طرق مسك المحاسبة بالمؤسسات الاقتصادية من خلال تبني مخطط وطني للمحاسبة ليكون مرجعا عاما لها.[1]

3. مستويات التقييس

يمكن تلخيص وتحديد مستويات التقييس فيما يلي:[2]

3-1. المستوى الدولي

تنشأ عادة المقاييس الموحدة باتفاق مجمعة من الدول ذات المصالح الاقتصادية المشتركة، حيث تساهم هذه المقاييس أو بالأحرى _ المواصفات أو المعايير _ في تسهيل عمليات التبادل السلعي والخدماتي بين الدول وترويجها بشكل عالمي ،وخير مثال على ذلك التعاملات التجارية والاقتصادية بين الدول النامية ودول الاتحاد الأوربي . أي أن المواصفات التي تصدر على المستوى الدولي، تكون مصممة للاستعمال العالمي الواسع، وتكون ناتجة عن تعاون واتفاق بين عدد كبير من الدول التي لها مصالح مشتركة، ويتم العمل بها وإصدارها ونشرها من قبل المنظمة الدولية للتقيس (ISO) واللجنة الكهرو تقنية الدولية(IEC *)

3-2. المستوى الإقليمي

التقييس الذي تكون إمكانية المشاركة فيه مفتوحة للجهات أو البلدان التي لها علاقة جغرافية أو سياسية أو اقتصادية واحدة في العالم، وتكون المواصفات الصادرة عن هذه التكتلات أو الاتحادات السياسية والاقتصادية مستخدمة من أجل المنافع المتبادلة بينها، ومن الأمثلة على هذه الهيئات الإقليمية لجان المواصفات الأوربية (CEN) التي تمثل الاتحاد الأوربي.

---

[1] - احمد سيد مصطفي، الجودة الشاملة و الايزو 9000،مطبوعات كلية التجارة ،جامعة الزقازق،مصر،1998،ص13.

[2] - عبد الستار العالي ،مرجع سابق،ص31.

* IEC هي منظمة دولية غير حكومية غير ربحية تأسست في عام 1906معنية بوضع ونشر معايير دولية للكهرباء والإلكترونيات والتقنيات المتعلقة بها. معايير اللجنة تغطي مجال عريض من التقنيات بدءً من توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها على الأجهزة المنزلية والتجهيزات المكتبية إضافة إلى أشباه الموصلات والألياف البصريةوالبطاريات والطاقة الشمسيةوتقنية النانو والطاقة البحرية (en) بالإضافة إلى العديد من التقنيات الأخرى.

3-3. المستوى الوطني

التقييس الذي يتم على مستوى دولة واحدة فقط، وتكون المواصفات الصادرة والمستخدمة داخل هذا البلد معتمدة من قبل هيأة وطنية مختصة مخولة رسميا بنشر مثل هذه المواصفات، وذلك بعد الوصول إلى اتفاق عام حولها من قبل جميع الجهات ذات العلاقة.

والمعايير التي يتم اعتمادها على المستوى الوطني تكون عادة صادرة عن المؤسسات الاقتصادية، وكذلك عن الهيئات والمنظمات المهتمة بعملية التقييس.[1]

3-4. مستوى المؤسسة

هو التقييس الذي تعده مؤسسة ما باتفاق عام من قبل مختلف مديرياتها، بهدف توحيد عمليات الشراء والإنتاج والبيع وأية عملية أخرى، وهذا راجع إلى المستويات العالية جدا للإنتاجية التي بلغتها المؤسسات التي اعتمدت أساليب معينة مثل أسلوب تقسيم العمل وتخصيص العمال على أجزاء محددة من المنتج، أصبحت هذه المؤسسات لا تكاد تخلو من مقاييس تبنيها هي بنفسها لترشيد عملها .كما أن هناك مؤسسات تقوم بتبني مقاييس معروفة ثم التوصل إليها في ميدان نشاطها من طرف مؤسسات رائدة، وذلك من خلال تفحص المعلومات والإحصائيات المتوفرة لدى المؤسسات المهتمة بهذا الميدان، ثم دراسة إمكانية تطبيقها على مستواها. إن جميع مستويات التقييس مترابطة مع بعضها البعض فمن الممكن أن تكون المواصفات التي أعدتها المؤسسة هي الأساس الذي ترتكز عليه المواصفات الوطنية والمستويات الأخرى والعكس صحيح.[2]

ثانيا: المواصفات (المعايير) القياسية

تلعب المواصفات أو المعايير القياسية دورا محوريا في تمكين المؤسسة من تحديد الخصائص والصفات النوعية الملائمة للمواد الداخلة في العمليات الإنتاجية، فضلا عن تحديد طرق الفحص ومحددات النقل والتخزين والاستعمال، بما يتفق مع المعايير المطلوب تأسيسها وتوفرها في المنتجات والخدمات.

وتعد المواصفة الأداة العلمية لإدارة الجودة، فمن خلال الموصفات يمكن تقديم منتجات أو خدمات ذات مستويات جودة مطلوبة من قبل العميل، حيث يعتبر الهدف الأساسي لوضع هذه المواصفات، إلى جانب ذلك يمكن تحقيق الجودة في العمليات والأنظمة.

[1] - اكيل محمد السعيد،وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992،ص105.
[2] - عبد الستار العالي، مرجع سابق،ص316.

1. تعريف المواصفة القياسية

تعرف المواصفة أو المعيار(La norm) بأنها :" الخاصية الفنية المتعلقة بالإنتاج أو بالمنتجات التي يجري الاتفاق عليها بين أطراف معنية، كالمنتجين والمستهلكين". [1]

كما تعرف المواصفة على أنها :" المعايير الجوهرية التي تستخدم في قياس الجودة والأداء وتوضع بالاشتراك بين المؤسسات والزبائن وهي مشروطة بالموافقة أو بقرار من هيئة متخصصة،كما تستخدم كأساس للمقارنة خلال فترة زمنية معينة". [2]

أما المنظمة الدولية للمواصفات القياسية، فقد عرفت المواصفة على أنها :"عرض موجز لمجموعة من المتطلبات التي ينبغي أن تتحقق في المنتج أو المادة أو العملية أو الخدمة ". [3]

وتعرف أيضا المواصفة على أنها :"عبارة عن تقنية أو وثيقة متوفرة لدى العامة يتم إعدادها بالتعاون والاتفاق والمصادقة العامة لجميع الأطراف ذات الاهتمام وتركز على النتائج المترجمة للعلم والتكنولوجيا والخبرة والتوجه إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، يتم المصادقة على هذه المواصفة من طرف هيئة مؤهلة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي". [4]

كما أن المواصفات القياسية هي :" وثيقة مدونة تحتوي على وصف دقيق للمادة أو السلعة سواء كانت أولية أو وسطية أو منتج نهائي، لتكون صالحة للاستعمال وتلبي الأغراض التي وضعت من أجلها". [5]

مما سبق يتضح أن المواصفات تشمل على مجموعة من الخصائص الفنية والشروط الواجب توفرها في المواد والمنتجات والخدمات، حتى تكون ذات مستوى من الجودة، ولا تتعلق المواصفات بال سلع والخدمات فقط، وإنما تتعلق أيضا بالعمليات والمراحل التي يمران بها لإنتاجهما إلى جانب التحكم في الطرق والأساليب المستعملة في التأكد من مدى مطابقتها للمواصفات المحددة، وهذا ما يعبر عن ما يسمى بأنظمة إدارة الجودة.

وعليه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للمواصفة على أنها: مجموعة من المعايير الجوهرية التي يتم من خلالها وصف دقيق للمتطلبات التي ينبغي أن تتحقق في المادة أو العملية أو المنتج النهائي أو الخدمة، لتكون صالحة للاستعمال، ولتلبية الأغراض التي وضعت من اجله، من أجل إحداث التوافق بين الأطراف التي تربطها علاقة تبادلية، مثل المؤسسة والزبائن.

[1] - محمد سعد اوكيل ، مرجع سابق،ص 98.
[2] -عبد الستار العالي ،مرجع سابق،ص22.
[3] - عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق،ص22
[4]- راشي طارق، مرجع سابق، ص48.
[5] - طاهور حي قدار ،مدخل الى إدارة الجودة الشاملة و الايزو 9000،ط1،دار الحصاد دمشق 1988،ص210.

إن تأسيس المواصفة لا يتسم بالثبات، إذ ما أخذنا البيئة الخارجية للمؤسسة، فضلا عن متغيرات البيئة الداخلية، مما يتطلب ضرورة إجراء التعديلات والتحسينات المناسبة واللازمة كل ما تطلب الأمر ذلك.[1]

المطلب الثاني: ماهية المنظمة العالمية للمواصفات القياسية الايزو(ISO)

أولا: نشأة المنظمة الدولية للمواصفات القياسية الايزو(ISO)

لقد عرفت أهمية التقييس أثناء الحرب العالمية الأولى، بحيث تم جعل المواد المصنعة من منتجين مختلفين قابلة للتبادل، إذ تم إنشاء الإتحاد الفيديرالي للجمعيات الوطنية للتقييس في تشرين الأول عام 1928[2]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اقترحت عدد من الدول الأوربية إنشاء منظمة دولية مختصة تسعى إلى تحقيق الأهداف منها توحيد المواصفات المعتمدة في الصناعة لتسهيل عملية التبادل التجاري فيما بينها، وتوحيد وتحديث المواصفات بقصد تطوير مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، من أجل تسريع العودة إلى المجال الصناعي العالمي، بما يحول دون سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأسواق العالمية. وعليه قامت الدول الأوربية باتخاذ إجراءات سريعة تشمل الجانب التصنيعي والجانب التجاري من بينها ما يلي:[3]

_ إقامة منظمة دولية لتوحيد وتطوير المواصفات والأعمال ذات العلاقة بها على المستوى الدولي ثم تسميتها بمنظمة التقييس الدولية ايزو (ISO).

_ عقد اتفاقية دولية لتحرير التجارة من القيود الجمركية تسمى باتفاقية الجات.

لذلك تم عقد لقاء عام 1946 بين وفود25 دولة في لندن واتفقوا على إقامة منظمة دولية عرفت بالمنظمة الدولية للمواصفات القياسية الايزو (ISO)، واختيرت مدينة جونيف السويسرية مقرا لها، وباشرت المنظمة عملها فعليا بتاريخ 23 /1946/02، وذلك بإصدار جملة من المواصفات الموحدة عممت على دول الأعضاء بالمنظمة.[4]

ثانيا: أهمية المواصفات القياسية الايزو

يساهم وضع المواصفات الدولية الايزو (ISO) في تطوير الصناعة، مما يحسن في السلع وكذلك بالنسبة للخدمات كما تساعد في نقل التكنولوجيا بصورة أسهل من خلال تأسيس اتفاق جماعي على المصطلحات والمقاييس الفنية وهذا يساهم في تقدم التكنولوجيا فإذا لم يكن هناك مواصفات دولية تتفق على الكميات والوحدات والأساليب والمبادئ والصفات، فان هذا سيعوق عملية تطوير التكنولوجيا.

كما تكمن أهمية مواصفة ايزو (ISO) بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بأنها تنظم وتوجه العمل الإداري ورفع الكفاءة في العمل و الفعالية في الأداء وخفض التكاليف، واستمرار التطوير للحصول على منتج أو خدمة

[1] - فؤاد زكريا ،ظبط الجودة و حماية المستهلك،دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ،2005،ص101.
[2] - مأمون سليمان الدراركه ، مرجع سابق،ص242.
[3] - عواطف إبراهيم الحداد ، غدارة الجودة الشاملة،ط1،دار الفكر ،عمان، 2009، ص 121.
[4] - خليل إبراهيم العاني و اخرون ، إدارة الجودة الشاملة و متطلبات الايزو 2000-2001،ط1، مطبعة الأشقر بغداد،2002،ص57.

عالية الجودة من حيث التصميم والمراجعة والتنفيذ والتسويق والتخزين ن وهو ما يكسب المؤسسة رضا العميل بتلبية متطلباته وتوقعاته.

إن الاستخدام الواسع للمواصفات القياسية الدولية يمكن المؤسسات بعد تحقيق التطوير والتحسين المستمر في منتجاتهم وخدماتهم القدرة على زيادة المنافسة في العديد من الأسواق العالمية، علاوتا عن أن هذه المواصفات هي بمثابة جواز سفر لمرور وولوج المنتجات الصناعية والخدمية عبر الحدود إلى الأسواق العالمية التي تديرها المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية المعاصرة (مثل دخول المنتجات لسوق الاتحاد الأوربي)، وكنتيجة حتمية يعود ذلك على المستهلك من خلال أن تطابق المنتج والخدمات مع المعايير الدولية يعطي ضمان بالأمان من ناحية الجودة والسلامة البيئية.

ثالثا: أهداف المنظمة الدولية للمواصفات القياسية الايزو

تحمل منظمة الايزو في طياتها مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في ما يلي:

_ تسهل عمليات التبادل الدولي للسلع والخدمات وتطوير التعاون في مجالات التنمية، العلوم، التكنولوجيا والاقتصاد.

_ تطوير مجموعة مشتركة من المواصفات و المقاييس في مجالات الصناعة (المنتجات)،التجارة والاتصالات.

_ رفع المستويات القياسية، ووضع المعايير والأسس لمنح الشهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي.[1]

_الايزو اتحاد دولي يظم هيئات المواصفات والمقاييس في مختلف بلدان العالم، غايتها إقامة علاقات مبرمجة بين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة،والعلماء، والباحثين والمخترعين، والتقنيين والاقتصاديين في العالم.[2]

يمكن تلخيص الأهداف السابقة في أن مواصفات الايزو (ISO) تهدف إلى وضع نظام إداري وقائي محدد لمنع حالات عدم المطابقة للمعايير المتحددة، وتشمل على جميع الشروط والضوابط التي يجب توافرها في المؤسسات لضمان جودة وكفأه الأداء للأنشطة والعمليات المؤثرة على جودة المنتج أو الخدمة، مما ينتج عنه تطبيق المتطلبات المحددة.

المطلب الثالث: أهم المواصفات التي تصدرها منظمة الايزو (ISO) والمعنية بتحقيق التنمية المستدامة

إن الايزو (ISO) هي مجموعة من المواصفات القياسية المتفق عليها دوليا، والغرض منها تحقيق الجودة والأداء وتسهيل عمليات التبادل الدولي للسلع والخدمات، بالإضافة إلى ذلك هناك مواصفات تصدرها المنظمة

[1] - عادل الشبراوي، الدليل القلمي لتطبيق الجودة الشاملة و الايزو 9000و المقارنة المرجعية ، المؤسسة العربية للاعلام العالمي،القاهرة 1995،ص 101.

[2] - حميد عبد الحي الطائي، إدارة الجودة الشاملة TOM و الايزو، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 153.

تزامن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وخاصة في جوانبها البيئية والاجتماعية علاوة على المجال الاقتصادي، وبالتالي مواصفات الايزو لاتقتصر على مجال معين وإنما تعددت مجالاتها بتنوع النشاط.ومن أهم المجالات التي تناولتها منظمة الايزو (ISO) هي:مجالات الصناعة والأغذية والخدمات والمعلوماتية والجوانب البيئية والاجتماعية، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

أولا: الايزو في مجال الصناعة

تهدف مواصفة الايزو في مجال الصناعة والإنتاج إلى نشر المعلومات الأساسية للتحول لنظام الجودة وتأكيدها في مجال الإنتاج ومن ثم تقدم للمستهلك والمورد دليلا على جودة نظام الجودة الذي يراعي رغبات العميل الحالية والمستقبلية. وقد وضعت المنظمة الدولية للمواصفات لمجال الصناعة الايزو 9000 والتعديلات التي لحقتها.[1]

ويمكن تلخيص أهمية 9000 في مجال الصناعة في النقاط التالية :[2]

_ تحسين الإنتاج والإنتاجية من حيث النوعية والكمية.

_تحسين علاقات ومعنويات العاملين.

_تحسين علاقات العميل والمورد.

– ضمان جودة المنتج من حيث الاختيار والاستخدام

ثانيا: الايزو في مجال الخدمات

وضعت المنظمة لمجال الخدمات مواصفة ايزو 9004 باسم عناصر الجودة ونظامها، حيث تنطبق على كل عملية خدمية، وتعدد المجالات التي شملتها المواصفة منها: الضيافة، الصحة، المرافق، الاتصالات، الصيانة، الاستشارات الإدارية والفنية، العمليات (المهنية، القانونية، الهندسية الأمنية، الإدارية و الجودة)، بالإضافة لإدارة الموارد البشرية والبحث والتطوير.وتأتي مواصفات الخدمات من خلال ما يقدمه العميل من أراء بشأن الخدمة ومستوى تقديمها بما يحقق رغباته.[3]

[1] - حسن عبد العال محمد، الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة و المواصفات القياسية 90011-9000، دار الفكر الجامعي الإسكندرية،2008، ص106.

[2] - احمد سيد مصطفي ،دليل المدير العربي الى سلسلة 9000iso، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ،1997،ص21

[3] - حسين عبد العال محمد، مرجع سبق ذكره، ص10.

ثالثا: الايزو في مجال حماية البيئة (البعد البيئي للتنمية المستدامة)

تم إنشاء مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة من طرف هيئة الأمم المتحدة، الذي بدوره قام بالاتصال بهيئة المواصفات القياسية الايزو في إطار التعاون من أجل مناقشة وإصدار مواصفات تخص الإدارة البيئة، وتوج ذلك بقيام المنظمة الدولية للمواصفات القياسية بإصدار مواصفة ايزو 14000 الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها.[1]

رابعا: الايزو في مجال أمن المعلومات

يشكل العدوان على البيئة المعلوماتية الوجه القبيح للتقنية الحديثة، فالجرائم المتحققة عن هذا العدوان تتميز عن الجرائم العادية بسرعتها الفائقة وتأثيرها المدمر، وقدرة مرتكبيها على الإفلات في ظل افتقاد كثير من الدول أنظمة قانونية قادر على ردع والتعامل مع هذه الجرائم.

إن الاختراقات الأمنية للمعلومات قد ألحقت بالاقتصاد العالمي خسائر ضخمة تقدر بالمليارات، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ما يسمى بإدارة نظام أمن المعلومات لمواجهة هذا العدوان على البيئة المعلوماتية، مما أدى بالمنظمة الدولية للتقييس إلى إعداد مواصفة عالمية من أجل حماية هذا المجال ، وهي مواصفة ايزو 27001 التي تعد أحدث إصدارات المنظمة بعد تحديث النسخة الأولى والتي كان يطلق عليها ايزو 17799[2]

خامسا: الإيزو في مجال الغذاء

قامت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية بإصدار مواصفات تختص بهذا المجال تتمثل في مواصفة (iso) 22000 وهي مواصفة قياسية دولية تحتوي على الحد الأدنى من المتطلبات لإنشاء نظام لصحة وسلامة الغذاء، حيث تركز على التحكم في مواطن الخطورة على صحة وسلامة الغذاء عن طريق التحكم في عملية الإنتاج والنقل والتصنيع والتدويل.

سادسا: الايزو والجانب الاجتماعي

ويقسم هذا المجال إلى قسمين هما:

1. مواصفة الايزو والسلامة المهنية داخل المؤسسات

وضعت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية في هذا المجال نظام 18001 (iso) وفقا للايزو 18000 (iso) وهذه المواصفة تحتوي على الحد الأدنى من المتطلبات لإنشاء نظام للحفاظ على الصحة والسلامة المهنية.[3]

[1] - راشي طارق، مرجع سابق، ص57.
[2] - يوسف حجم الطائي، مرجع سابق، ص 415.
[3] - محمد إبراهيم محمد، إدارة الجودة من المنظور الإداري، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2009،ص 453.

حيث تركز هذه المواصفة على الحد الأدنى من الحوادث والإصابات عن طريق تحديد المخاطر وتوقعها وإعداد خطط التعامل معها في حالة وقوعها لتقليل أخطارها على العاملين.

2. الايزو والمسؤولية الاجتماعية

إن التطورات الدولية الأخيرة أكسبت مصطلح المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة دوليا، مما مهد الطريق للمنظمة الدولية للمواصفات القياسية لإنشاء 26000(iso)، ولقد اعتمدت هذه المواصفة الإرشادية سنة 2009 كمواصفة قياسية صادرة عن الايزو ، والتي كان تطبيقها بصورة اختيارية مع بداية 2010 .[1]

المبحث الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

لم يعد تعظيم الربح الهدف الرئيسي لمنظمات الأعمال ولا شغلها الشاغل فقد تغيرت نظرة المؤسسات لنجاحها وأعادت ترتيب أولوياتها لأن الزمن الذي تعيشه تغير وما كان مقبولاً بالأمس البعيد ربما أصبح من غير المقبول اليوم، فالكل متفق على أنه من حق هذه المؤسسات أن ترفع من أرباحها، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تنتبه جيداً لأثر أفعالها على المجتمع الذي تنشط فيه. و يجب أن تضع رفاهية ومصلحة المجتمع ضمن أهدافها الأساسية. وهذا ما أصبح يعرف بالمسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يقصد بالمسؤولية الاجتماعية بأنها: "قيام المؤسسات بوضع البرامج والأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية فيها" .[2] يعني أن هناك تكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما أشار (BOLMSTROM) إلى أن "وفاء المؤسسات بأداء مسؤوليتها الاجتماعية والتقرير عن نتائج ذلك الأداء الاجتماعي هو في حقيقة الأمر البديل الوحيد المتاح للمؤسسات لتحقيق أهدافها الاقتصادية التقليدية".[3]

كما عرف بأنها : "الشعور بالالتزام من جانب الشركات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي، وعند قيامها بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاهية المجتمع ككل".[4]

[1] - تعزيز المسؤولية المجتمعية بمنظمة الايزو في الدول النامية، على الرابط www .iso.org/sr تاريخ الاطلاع.
[2] - نجم عبود نجم ، اخلقيات الإدارة مسؤوليات الاعمال في شركات الاعمال ،الوراق للنشر و التوزيع ،ط1،عمان ، 2006، ص 261
[3] - محمد نبيل علام ،حدود المسؤولية الاجتماعية ، مجلة الإدارة العامة ، العدد 72 ،اكتوبر1991،ص13.
[4] - شارلز و جاريت جونز،ترجمة رفاعي و محمد سيد احمد عبد المقال، الإدارة الاستراتيجية، الجزء الأول، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2001، ص118

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها:"الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".[1]

أما بالنسبة لفريديرك فهو يعتبر "المسؤولية الاجتماعية مطلبا مهما كي تصبح المؤسسة قادرة على تفهم ومعرفة النظام الاقتصادي تمام المعرفة من اجل تحقيق رغبات عامة الناس وبالتالي يعم الرخاء في المجتمع".[2]

وقد أجمع العديد من الباحثين على أن منظمات الأعمال تمارس عددا من المسؤوليات الاجتماعية والتي تنحصر ضمن تصنيفين هما: الأخلاقية، والإنسانية تجاه المجتمع المحلي, والموظفين ، والزبائن ، والموردين ، والبيئة، والمساهمين. وتعتبر المسؤولية الأخلاقية مسؤولية إلزامية وتتعدى في كونها الإيفاء بالالتزامات القانونية والاقتصادية وهي ما يطلق عليها أبعاد المسئولية الاجتماعية.

مما سبق نجد أن هناك عدة تعريفات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية إلا أنه في الأخير يمكن القول أنها هي الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية المرجوة وتحسين ظروف العيش للعاملين.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

سنوجز في هذا المطلب المراحل التي تشكل إطارا فكريا لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

أولا: الثورة الصناعية والإدارة العلمية

ارتبطت فكرة نشوء المسؤولية الاجتماعية بمرحلتها الأولى مع قيام المشاريع الصناعية أثناء الثورة الصناعية، فالثورة الصناعية كانت تمثل الحدث البارز في الحياة الإنسانية حيث كانت هذه الأخيرة بداية استخدام المخترعات العلمية في المؤسسات التي كانت تركز جهودها على تحسين أدائها الاقتصادي ومحاولة كسب اكبر كمية ممكنة من الأرباح. وفي هذه المرحلة كان هناك استغلال غير اعتيادي لجهود العاملين والموارد البشرية فكان في البدء أسبوع العمل ذي المائة ساعة عمل، ظروف العمل المأساوية، الأمراض المهنية وإصابات العمل الفردية والجماعية، هدر الموارد، تشغيل الأطفال والنساء واستغلال العامل ين لساعات طويلة في ظروف عمل قاسية وأجور متدنية وغيرها، وكان في هذه الفترة الاهتمام بمعايير العوائد والأرباح على حساب جميع المعايير الأخرى، كما لم يكن هناك أي وعي بيئي لأن الثورة الصناعية كانت في بدايتها. لهذا شهدت الثورة الصناعية ولفترة طويلة من تطورها الكثير من المآسي الإنسانية من الإهمال وسوء الاستغلال، وقد ضلت هذه الحالة قائمة في القرن 19 والربع الأول من القرن 20 ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب بل انسحب على القيم والأهداف السائدة في المجتمع

[1] - تحسين عبد المطلب الاسرح،المسؤولية الاجتماعية للشركات،التحديات و الافاق من اجل التنمية في الدول العربية،جوان 2011،ص5.
[2] - محمد بن إبراهيم، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص،في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، العدد 4 ،1985 ، ص36.

حيث مصلحة الأعمال هي المصلحة العليا وأقصى الربح هو القيمة الاقتصادية العليا. إلا أن هذه الأفكار لم تصمد كثيرا في مواجهة ندرة المواد، انخفاض الأجر سوء أجواء العمل ...الخ وقد انعكس ذلك على بروز اتجاه أخر للمسؤولية الاجتماعية لارتبط بتعظيم الأرباح، خاصة بعد بروز بعض الأفكار داخل المؤسسة أو خارجها في كونها على استعداد لخلق أجواء تعارض إدارة المؤسسة إذا أهملت مسؤوليتها الاجتماعية اتجاههم. وهنا نستطيع القول أن إدارة المؤسسات قد أدركت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العاملين.[1]

ثانيا: مرحلة العلاقات الإنسانية

بدأ في هذه المرحلة الاهتمام بالمستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العاملون، نظرا لتزايد استغلال العاملين وإصابات العمل كثيرة والوفيات الناتجة عنها وكذلك تشغيل الأطفال والنساء في ظروف مزرية، أدى هذ ا إلى بروز تيارات تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل وتقليص ساعات العمل ، أي ضرورة الاهتمام وإعادة النظر في ظروف العمل، وقد كان ثمرة هذا الشعور هو التجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع هوثورن وهي اختصار دراسة حاولوا من خلالها معرفة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية.

وقد تنافست العديد من المؤسسات الرائدة في ذلك الوقت في إجراء دراسات مشابهة وأبدت اهتماما بالعناصر المادية للعمل من أجل توفير ظروف عمل مادية أفضل للعاملين لغرض زيادة الإنتاج وبذلك زيادة أرباح المالكين ومن هنا نجد أن المسؤولية الأساسية للمؤسسة هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى، حيث أن الأرباح مهمة لا كن الأفراد مهمون أيضا وما هو في صالح المؤسسة يصلح للمجتمع.

ثالثا: مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم المؤسسات

إن التطورات التي ادخلها (HENERG FORD) لابتكاره خط الإنتاج والذي افرز كميات كبيرة وضخمة من السيارات أدى إلى تضخم وكبر حجم المؤسسات الصناعية وزيادة عدد العام لين فيها، فضلا عن التلوث البيئي الذي تزايد جراء العمليات الصناعية وما تبقى من فضلات الإنتاج والغازات المتطايرة التي انعكست بمجملها على صحة وسلامة أفراد المجتمع، كذلك لا ننسى بداية الاستنزاف الموسع للمواد الطبيعية كالغابات وغيرها، إن هذا يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات.

رابعا: مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية

تعد الأفكار الاشتراكية التي انتشرت في الدول الصناعية والتي كانت تقف على طرف نقيض الرأس المالية والاقتصاد الحر وحرية الأعمال من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر

[1] - طاهر محسن المنصور العالي،صالح مهدي حسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمالو شفافية نظم المعلومات، مجلة العلوم الإنسانية ، عمان ،الأردن،2005، ص53.

المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين باختلاف أنواعهم، فمن ابرز المطالب التي نادي بها العاملون بالغرب هو ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي وهناك ما تم اعتماده من هذه المطالب في بعض المؤسسات الأمريكية من قبل ظهور حتى الأفكار الاشتراكية والشيوعية وما نلمسه من تطور هذه المرحلة " يتجلى في كون الأفكار الاشتراكية ماهي إلى تحدي للمشاريع الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية اتجاه الأطراف الأخرى بالإضافة إلى المالكين.[1]

خامسا: مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية

تعتبر أزمت 1929من بين الأزمات التي أدت إلى ظهور النظرية العامة ليكينز الداعية لتدخل الدولة أثناء الأزمات الاقتصادية.

فحصول الكساد العالمي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية التي ينظر لها بمثابة الركيزة والقاعدة الأساسية للاقتصاد قد أدى إلى تسريح ألاف العاملين ما أدى إلى اضطرابات كثيرة حيث فقد الأفراد ثقتهم بها كما برزت أصوات تدعو إلى تدخل الدولة إلى حماية مصالح العاملين، وإيجاد فرص عمل بديلة لهم وفي هذه المرحلة تدعو نظرية كينز إلى وجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي.

أدت هذه الدعوات فضلا عن تأثير الأفكار الاشتراكية التي تنتشر بشكل واسع إلى تهيئة أو بناء أرضية متينة وصلبة تكون بمثابة توجه لتأصيل أفكار وضبط وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.[2]

سادسا: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي

تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة فالحرب العالمية الأولى والثانية شكلتا تجربة مهمة في تدخل الدولة في مجالات عديدة وتوجيه الاقتصاد في الدول المتحاربة، حيث تتدخل الدولة في كل مجال لا يتم الأداء فيه وفق معايير مقبولة اقتصادية وغير اقتصادية حتى في دول الاقتصاد الحر في فترة ما بعد الحرب، كما تعزز دور النقابات وتعالت أصواتها بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة، فالمشاركة بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور واشتراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك كله كان ناتج التطورات المشار إليها سابقا، وهو ما أدى إلى قفزة حقيقية في ضرورة تبني المسؤولية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط.

[1] - طاهر محسن المنصوري الغالبي، مرجع سابق، ص57.
[2] - نجم عبود نجم ، مرجع سابق، ص200.

سابعا: مرحلة المواجهات بين الإدارة والنقابات

تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات فقد أصبحت هذه النقابات قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسة وزيادة عدد لإضرابات وتعرض الكثير من المؤسسات إلى خسائر كبيرة. ففي الدول المتقدمة أخذت هذه النقابات تلعب أدوار متعددة ومختلفة لإيجاد مواقف محددة بشأن القضايا المطروحة. فتعزز المسار الديمقراطي والمكاسب التي حققها العاملون في مختلف الدول، وكان للتطور وسائل الاتصال دورا في توعية المجتمعات في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا هذا ما أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، كما تعالت أصوات تدعو إلى حماية البيئة ونشر الوعي البيئي كمحاولة للحد من التلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية التي اتسعت بشكل كبير، وبتحسين نوعية الوقود لتخفيف التلوث الناجم عن احتراقه، كما تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات التي تقوم بها المؤسسات اتجاه المجتمع كعدم صلاحية المنتجات والأضرار بصحة وسلامة المستهلك كقضايا التسمم الغذائي أو إصابات العمل أو الانتهاكات البيئية المختلفة.

ثامنا: مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية

لقد تجسدت النداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة في تشكيل قوانين ودساتير أخلاقية بدأت الدول قبل المؤسسات بصياغتها وتبنيها، وبدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات ورسالاتها بشكل واضح وهذا ما سعى إليه الميثاق العالمي(GLOBAL COMPACT) وهي عبارة عالمية طوعية تهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عن طريق احترام هذه المؤسسات أو القطاع الخاص عموما لقوانين العمل كضمان الأجور العادلة للموظفين، وضمان الأمان للموظفين وغيرها من الأمور، وقواعد الحفاظ عن البيئة كإنتاج منتجات لا تدمر البيئة وغيرها. ويطرح الميثاق العالمي تسعة مبادئ أساسية، اثنان منها يتعلقان بحقوق الإنسان حيث يطلب الميثاق من المؤسسات دعم هذه الحقوق واحترامها، وأربعة منها تتعلق بقوانين العمل وتتمثل في احترام الحرية النقابية للعمال وحقهم في التفاوض الجماعي ... الخ، وثلاثة منها تتعلق بالبيئة وتتمثل في الطلب من المؤسسات انتهاج سلوك بناء فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه البيئة والانخراط في المبادرات لتشجيع المسؤولية اتجاه البيئة ... وغيرها من التوجهات التي تتعلق بالبيئة، والميثاق العالمي ليس له صفة ملزمة ولا تسنده قوة إلزامية، لا كنه نوع من الالتزام الأدبي من جانب هؤلاء الأطراف (المؤسسات، رجال الأعمال، القطاع الخاص).[1]

[1] - دافيد ريشتمان و اخرون، الإدارة المعاصرة، ترجمة الرفاعيمحمد رفاعي، محمد سيد احمد، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2001، ص101.

تاسعا: مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية

تميزت هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد وبورز ظواهر مثل العولمة والخصخصة وانتشار شبكات المعلومات وازدهار صناعة تكنولوجيا المعلومات وإشباع ونمو قطاع الخدمات، تحمل هذه المظاهر مخاوف حقيقية وذلك لتزايد هيمنة المؤسسات العملاقة نتيجة لتخلي الحكومات عن دورها التقليدي بسبب اتساع نطاق عملية الخوصصة وما حملته من تسريح العاملين وتغيير هيكل الاقتصاديات في دول العالم. وهنا لابد من الإشارة إلى صناعة المعلوماتية وشبكة الانترنت وقد تولدت عنها قيما جديدة وقضايا جديدة وأنواعا من الانتهاكات والتجاوزات التي تربط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد. كل هذا يحث المؤسسات لتطوير التزاماتها ومبادراتها الاجتماعية خصوصا وان انهيار بعض المؤسسات العملاقة في الاقتصاد الأمريكي مثل (أترون). قد كشف عن عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال من حيث شفافية نظام المعلومات والإفصاح المحاسبي الصادق عن موقفها المالي وعدم تضخيمها بهدف تعظيم قيمة السهم بشكل غير صحيح الأمر الذي الحق أضرار بالمالكين والمستهلكين والمجتمع على حد سواء.

المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

إن المتتبع للمواضيع التي تناولت أهمية المسؤولية الاجتماعية يجد انه لا يوجد إقرار كاملا بهذه الأهمية من قبل المعنيين المختصين في هذا المجال، فهناك مواقف مؤيدة لان تتبنى المؤسسة مزيدا من الأدوار الاجتماعية وبالمقابل هناك من يعارض هذا التوجه ويعتبره مهددا لوجود المؤسسات ولكل فريق أسبابه وحجمه والتي يؤكد فيها وجهة النظر ضد أو مع المسؤولية الاجتماعية.

أولا: المؤيدون لأهمية المسؤولية الاجتماعية

جوهر هذه الحجج ينطلق من أن الالتزام بالأنشطة الأخلاقية يقدم حلا لما يعانيه المجتمع وتلبية لحاجته وفي نفس الوقت يحقق منفعة المؤسسة من تحقيق الأرباح والبقاء والاستمرار، وتنحصر الحجج المؤيدة في ما يلي: [1]

– باعتبار المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعيش فيه، فالمجتمع يتوقع أن تلعب المؤسسات دورا كبيرا في تحقيق أهدافه من خلال مجالات متعددة ليست اقتصادية فقط.

– إن الدور الاجتماعي يمكن أن يشكل استثمارا مستقبلي مهما للمؤسسة وان كان مكلفا، فرض المجتمع وخلق التواصل معه يمثل مدخلا مهما لمردود مستقبلي كبير.

– يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات لا يعني تخليها عن مسؤولياتها في تحقيق الربح، وإنما لابد أن يفهم في "إطار الاعتدال بين مفهوم المؤسسة ذات الغرض الواحد، الربح أقصى الربح

[1] - تامر البكري، غسان عبد الرزاقالعبيدي، التسويق الصحيفي ظلال المتغيرات المعاصرة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الاهلية، الأردن ،ص14-15.

ومفهوم الشركة الآم الراعية الذي يشير إلى المسؤولية الاجتماعية بلا حدود.[1] فالأرباح على المدى البعيد يمكن أن تزداد من خلال تبني المؤسسة دورا اجتماعيا اكبر، فبعض المؤسسات أخذت جانبا من هذا الاعتدال من خلال تبنيها لمفهوم وممارسة المراجعة الاجتماعية.

– إن تبني دورا اجتماعيا اكبر من قبل المؤسسات يعزز من الميزة التنافسية الجديدة والتي تسعى المؤسسات لتحقيقها وهي السمعة أو المكانة الشاملة للمؤسسة وبالتالي ستكون صورتها العامة أفضل وسط مجتمعها.

– إن التطور الصناعي والتوسع في مجالات الخدمة المختلفة وزيادة الميل للاستهلاك صاحبه العديد من التأثيرات السلبية الجانبية والتي لا تستطيع الدولة وحدها مكافأتها نظرا لمحدودية مواردها وإمكانياتها وبالتالي يصبح من المهم والضروري أن تساهم المؤسسات بتخصيص بعض عوائدها لتقليل الآثار السلبية.

– تقلل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون الأعمال إن المبادرات الاجتماعية وحل المشاكل الملقاة تقليديا على عاتق الحكومة يقطع الطريق على طموحات وأطروحات بعض السياسيين الراغبين في تقييد حرية الأعمال في المجتمع، إن الإحجام عن القيام بهذا الدور يولد الدافع لدى الحكومة بسن العديد من التشريعات والقوانين التي تقيد من حرية المنافسة وازدهار الأعمال، وتضع مؤسسات تلك الدولة في موضع تنافسي ضعيف أمام مؤسسات دول أخرى. ويعتقد البعض إن التردد والإحجام من قبل الأعمال في الولايات المتحدة عن تبني دورا اجتماعيا أكبر سهل على الحكومات التدخل في سن تشريعات وضعت بموجبها المؤسسات الأمريكية في موقع الضعف في المنافسة العالمية وخاصة قياسا إلى المؤسسات في اليابان التي تجد نفسها دائما في انسجام تام مع الدولة والمجتمع لكونها المبادرة إلى تبني برامج اجتماعية متنوعة تنعكس بعلاقات إيجابية بين جميع الأطراف.[2]

– الموازنة بين مسؤولية المؤسسة ونفوذها حيث أن المسؤولية الاجتماعية تقلل من النقد الموجه لهيمنة المؤسسات على القرارات المتعلقة بحياة الأفراد، حيث يبدو في حالة التداخل والعلاقات الوطيدة بين السياسيين الحاكمين ورجال الأعمال المسطرين على المؤسسات الكبيرة قد يولد عدم الثقة بالحكومات لهيئة أصحاب رؤوس الأموال والأعمال على القرارات السياسية، إن تبني دورا اجتماعيا كبيرا يعمل على التقليل من الآثار السلبية ويعطي ارتياحا وثقة عالية من قبل المجتمع تجاه المؤسسات الخاصة.

– مصلحة المالكين حيث يتعزز موقف المؤسسة وتزداد مبيعاتها عندما تساهم اجتماعيا بإنعاش الوضع العام للدولة، إن فكرة المردود المستقبلي الناجم عن الآثار الحسن الذي تتركه المساهمة الاجتماعية في نفوس الأفراد يجب إن يعزز و إلا يكون التركيز على المردود المادي الآني فقط. إن حل إشكالية تعارض المصالح بين مصلحة المالكين

[1] - نجم عبود، مرجع سابق، ص 212.
[2] - طاهر محسن ، مرجع سابق، ص70.

ومصالح الفئات الأخرى، ويمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الطوعية خاصة المستمرة منها مدخلا فعالا في خلق وزيادة الثقة وعدم تعارض وتضارب المصالح.

– إن المؤسسات وخصوصا الكبيرة تتمتع بموارد مالية ضخمة وموارد فنية يمكن أن تؤدي إنجازات اجتماعية هائلة، فالجماعات مثلا يمكن أن تساهم في زيادة الوعي الاجتماعي والثقافي وتعزيز انتشار اللغات الأجنبية ودعم الأعمال الصغيرة عن طريق الاستشارات الفنية والتدريبية، وهي تمثل مبادرات تعزز من رصيد هذه المؤسسات التعليمية.

ثانيا: المعارضون لأهمية المسؤولية الاجتماعية

تنطلق الحجج المعارضة لقيام المؤسسات بمهام المسؤولية الاجتماعية بكون هذه المهام تتعارض مع الهدف الأساسي للمؤسسة والمتمثل في تعظيم الأرباح (المسؤولية الاقتصادية)، حيث يرى أصحاب هذه الحجج أن وجود المسؤولية الاجتماعية كفلسفة أو توجه داخل إستراتيجية المؤسسة يعتبر هدف يوازي أو يفوق الهدف الرئيسي لتحقيق الأرباح، وعليه فإن الحجج التي تدعم عدم تبني المسؤولية الاجتماعية يمكن إيجازها في ما يلي: [1]

–إن تبني دورا اجتماعيا أكبر من قبل المؤسسات الخاصة يؤدي إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح التي هي جوهر وجود المؤسسات.

إذا فالنظرة القائمة هي إن المسؤولية الأولى للمؤسسات هي تحقيق الثروة وتعظيم الأرباح، فهذه المؤسسات وجدت أساسا للعمل وتقديم سلع وخدمات بنوعية عالية وبأسعار معقولة ومن حقها الحصول على عائد تعيد استثماره وتتوسع وبالتالي سيكون للمؤسسات دورا في القيام بعناية التوظيف لمزيد من العاملين ودفع ضرائب للدولة والمساهمة في تحسين ميزان مدفوعاتها وما يتبع ذلك من مردود ايجابي على المجتمع.

– ذوبان الأهداف الأساسية الاقتصادية للمؤسسة مع مرور الوقت وزيادة مطالبة المجتمع والدولة للمؤسسات بتبني أهداف اجتماعية، وبالتالي تصبح المؤسسات عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في والتطوير، وتطوير تكنولوجيا الإنتاج وتقديم منتجات جديدة وسينعكس هذا على الضعف في الأداء الاقتصادي للمؤسسات وبالتالي ستتراجع مبادراتها الاجتماعية.

– تحمل المؤسسات كلفة عالية جراء الأنشطة الاجتماعية المتزايدة حيث أن قدرة المؤسسة ومهما كانت مواردها فهي محدودة، فإذا ما حملت بأهداف اجتماعية تفوق أو تتجاوز هذه القدرة فان المؤسسة ستتعرض للمخاطر.

وفي المقولة الشهيرة لمدير شركة جينيرال موتورز [2] "إن كل ما هو جيد وصالح لشركة جينيرال موتورز هو بالتأكيد

[1] - تامر البكري،مرجع سابق، ص 53-54.
[2] - طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق،ص73.

صالح لأمريكا، و لكن ليس كل ما هو جيد وصالح لأمريكا هو صالح وجيد لشركة جينيرال موتورز" وتأخذ هذه المقولة في إطار إن قدرة المؤسسة محدودة قياسا إلى قدرة الدولة أو مواردها وأن خسارة المؤسسة سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الدولة والعكس أيضا صحيح.

– إن امتلاك المؤسسة للموارد الاقتصادية سيجعل له سلطة إضافية اكبر تتمتع بها المؤسسة وتعزز من نفوذها وقدراتها لمتابعة نشاطاتها المختلفة.

– عدم توفر الخبرات والمهارات الضرورية للمؤسسات التي تمكنها من النهوض بالدور الاجتماعي أو حل المشكلات الاجتماعية من جانب، ومن جانب آخر فان هناك مؤسسات متخصصة بهذا الدور الاجتماعي يجب أن يعزز دورها وأن تكرس المؤسسات دورا اكبر للأداء الاقتصادي وتعزيز المنافسة وتنشيط الاقتصاد.

– صعوبة المراقبة والمحاسبة والمساءلة القانونية عن الأنشطة الاجتماعية وعدم وجود معايير مطورة لقياس الأداء الاجتماعي.

وهكذا يبدو أن حجج كلا من الطرفين المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية تبدو من وجهت نظرهم منطقية ومقنعة حيث أن تحميل المسؤولية دورا اجتماعيا يفوق طاقاتها قد يربك أداء دورها الاقتصادي وتحقيق العائد الذي من خلاله أن تساهم بمبادرات اجتماعية، ومن الجانب الآخر فان الاهتمام بتعظيم الأرباح والأخذ بعين الاعتبار مصالح المساهمين بعيدا عن مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة تجعل من المؤسسة نظاما اقتصاديا مغلقا لا تربطه علاقة جيدة وطيبة مع المجتمع.

المبحث الثالث: مفهوم المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية

قدم المعيار أيزو 26000 دليل توجيهي عن سلوكيات المسؤولية الإجتماعية والأفعال الممكنة. يختلف هذا المعيار عن المعايير الأخرى الأكثر إنتشاراً المصممة للشركات والتي تستلزم تحقيق متطلبات معينة ضمن النشاطات كالتصنيع والإدارة والمحاسبة ورفع التقارير.

المطلب الأول: تعريف الايزو 26000

الايزو 26000 هي "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية واستخداماتها من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص ، في كل من الدول المتقدمة والنامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية وسوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة".[1]

[1] - شركة تنمية المعرفة، المسؤولية الاجتماعية، ايزو 26000، نشرة تعريفية.

وتوفر منظمة الايزو "قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الإرشادات والتوجيهات المتكاملة، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، وتشجع هذه المواصفة أيضا على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية في العالم ككل".[1]

وتعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الإستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للشركات.

المطلب الثاني: مراحل الإعداد لمواصفة الايزو 26000

شهدت المواصفة مرحلة إعداد طويلة قبل أن ترى النور، حيث "بدأت فكرة مشروع ايزو 26000 ابتدءا من سنة 2001 من قبل منظمات حماية حقوق المستهلك، حيث كانت هذه المنظمات قلقة حيال توجهات بعض الشركات متعددة الجنسيات ومتخوفة من إمكانية تأثير نشاطات هذه الشركات على ظروف العمل ومستوى المعيشة، فكانت لجنة (COPOLCO) المسؤولية عن العلاقات مع المستهلكين تم البدء في إجراء دراسة جدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية". وخلصت هذه اللجنة إلى القدرة على إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، لذا تم البدء في تفعيل هذا المشروع، ففي "بداية عام 2003 قامت منظمة الايزو بتكوين مجموعة استشارية إستراتيجية (SAG) لتختص بالمسؤولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كان هذا المشروع المعد من ايزو قد تضيف أية قيمة للمبادرات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والقائمة بالفعل".[2]

وقد خلصت المجموعة الاستشارية الإستراتيجية إلى ضرورة المضي قدما نحو إعداد المواصفة، وتم إنشاء مجموعة عمل جديدة تقوم بإعداد مواصفة قياسية دولية تقدم توجيه فيما يختص بالمسؤولية الاجتماعية، وفي يناير 2005 صوت 37 عضوا في الايزو على اقتراح بند عمل جديد (وهو اقتراح لأعداد مواصفة قياسية جديدة) حول المسؤولية الاجتماعية.

وكان التتابع الزمني لإصدار مواصفة الايزو 26000 كما يلي :

- تم الانتهاء من مسودة العمل الأولى في عام 2006
- المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها في سبتمبر 2008
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008

[1] - L'ISO et la responsabilité sociétale, http://www.iso.org.

[2] - نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايير ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية ايزو 26000، حول المسؤولية الاجتماعية ، ص03.

وأخيرا تم نشر هذه المواصفة في 01 نوفمبر 2010

المطلب الثالث: هيكل مواصفة ايزو 26000 (بنود المواصفة)

تتكون مسودة المواصفة العالمية ايزو 26000 من تمهيد ومقدمة وسبعة بنود وعدة ملاحق، يوضح الجدول التالي بنود هذه المواصفة.

الجدول (1): هيكل مواصفة ايزو 26000

البند	*الهدف منه*	*شرح محتوى البند*
البند (1)	المجال	تعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، ويحدد القيود أو الاستثناءات، كما أنه ينص على أن هذه المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشاديا لجميع أنواع المنشات بغض النظر عن حجمها او موقعها.
البند (2)	التعريفات	يحدد هذا البند معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة، وبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحا، أهمها مصطلحا: المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) أصحاب المصلحة stakeholder) .
البند (3)	فهم المسؤولية الاجتماعية	يشرح هذا البند بشكل مفصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية و يوضح أهم خصائصها.
البند(4)	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	حددت المواصفة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي: القابلية للمساءلة ، الشفافية ، السلوك الأخلاقي ، احترام مصالح الأطراف المعنية ، احترام سلطة القانون ، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان .
البند(5)	الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية و التعرف على أصحاب المصلحة و التفاعل معهم	يتناول هذا البند اعتراف الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية ، من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع ، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها التصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة ، وتحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم في ممارساتها الاجتماعية .
البند(6)	دليل الموضوعات الرئيسة للمسؤولية الاجتماعية	و هو أهم البنود في المواصفة، و فيه ذكر للمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية و الواجب تبنيها من قبل المنظمات وهي : الحكومة المؤسسية ،حقوق الإنسان ، ممارسات العمال ، البيئة ،

		الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمنظمات ، قضايا المستهلك ، مشاركة وتنمية المجتمع .
البند(7)	دليل إرشادي حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية	يوضح هذا البند إرشادات وتوجيهات مهمة من أجل إدارة جيدة للمسؤولية الاجتماعية في المنظمة،حيث يمكن أن تتم هذه الإدارة من خلال أربعة خطوات هي: التزام الإدارة العليا، تحديد و تحليل تطلعات أصحاب المصلحة، مرحلة التنفيذ و الممارسة، التقييم و المتابعة، المراجعة.

الجدول يقدم نظرة عامة على الايزو 26000، ويهدف إلى مساعدة المنظمات في فهم كيفية استخدام هذه المواصفة وتقدم النقاط التالية توجيهات حول كيفية استخدام هذا المعيار:

– بالنظر الي خصائص المسؤولية المجتمعية وعلاقتها مع التنمية المستدامة (البند3)، فإنه يقترح أنه ينبغي علي المنظمة أن تستعرض مبادئ المسئولية المجتمعية الموصوفة في(البند 4). وفي ممارسة المسؤولية المجتمعي، ينبغي على المنظمات احترام وإظهار هذه المبادئ، جنبا إلى جنب مع المبادئ المحددة لكل بند أساسية (البند6)

– قبل تحليل المواد والقضايا الأساسية للمسؤولية المجتمعية، ولكذلك لكل ما له صلة من الإجراءات والتوقعات البند6، ينبغي أن تنظر المنظمة الي اثنين من الممارسات الأساسية للمسؤولية المجتمعية

الاعتراف بمسؤوليتها المجتمعية داخل مجال نفوذها، وتحديد والتعامل مع أصحاب المصلحة فيه(البند5).

–وبمجرد أن تفهم المبادئ، وأن يتم تحديد القضايا الأساسية والمواضيع الهامة ذات الصلة وآبيرة من بالمسؤولية المجتمعية، ينبغي أن تسعى المنظمة إلى إدماج المسؤولية المجتمعية في جميع أنحاء قرراتها وأنشطته1، وذلك باستخدام التوجيهات الواردة في (البند 7). ويشمل هذا الممارسات مثل : جعل المسؤولية المجتمعية جزءا لا يتجزأ من سياستها وثقافتها التنظيمية والاستراتيجيات و العمليات الخاصة بها، وبناء الكفاءة الداخلية للمسؤولية المجتمعية ؛إتخاذ إجراءات الاتصالات الداخلية والخارجية بشأن المسؤولية المجتمعية، والمراجعة المنتظمة لهذه الإجراءات والممارسات المتصلة بالمسؤولية المجتمعية[1].

[1] - نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايير ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية ايزو 26000، حول المسؤولية الاجتماعية ، ص03.

خلاصة

ستقوم ايزو 26000 بدمج الخبرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية – بمعني– ما هي القضايا التي تحتاج المنظمة إلى الاهتمام بها من أجل العمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا، وما هي أفضل الممارسات لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية . ستكون ايزو 26000أداة قوية لمساعدة المنظمات على الانتقال من النوايا الطيبة إلى الأعمال الطيبة.

الفصل الثاني:

التقييس و المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي الجزائري

تمهيد

تعد مشكلة التنمية الاقتصادية من أهم المشاكل التي تشغل البلدان والمؤسسات، إذ تهدف إلى رفع أجر الأفراد وخاصة في الدول النامية والتي من بينها الجزائر. وقد اعتبر التصنيع الطريق المؤدي إلى حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاعتماد على الزراعة فقط وتصدير المواد الأولية الصناعية في شكلها الخام، ثم القيام باسترداد مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والرأسمالية فيما بعد، مما يضع هذه البلدان في موقف ضعيف من الناحية الاقتصادية فالمواد الأولية متقلبةالأسعار والاحتكارات العالمية تتحكم في أسعارها، وبالتالي تتحكم في اقتصاديات الدول النامية، و للتخلص من هذه العملية يجب إتباع طريق التصنيع، للتخلص من تحكم الأسواق الخارجية، وكذلك لاستغلال الموارد المادية والبشرية، وبالتالي رفع الإنتاج ومستوى الدخل وعملية التصنيع هذه ليست بالعملية الهينة، إذ تعترضها الكثير من الصعوبات والملخصة في عدم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة وعدم توفر رأس المال الاجتماعي، الذي يتمثل في المشروعات العامة اللازمة لإقامة الصناعات وتسهيل عملياتها الإنتاجية مثلا توفر طرق المواصلات، ومصادر القوى العاملة والخدمات الاجتماعية بشتى أنواعها كالمساكن والمدارس وغيرها وعدم توفر رأس المال اللازم لتحويل عملية التصنيع وعدم توفر الإدارة المدربة، التي يمكن الاعتماد عليها، وكذا عدم توفر الكفاءة الفنية أو الأيدي العاملة الماهرة.

المبحث الأول: أساسيات حول التصنيع

إن عملية التصنيع لابد أن تكون مصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية، و لهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير القطاع الصناعي، لأن الظاهرتين متلازمتان.

المطلب الأول: مدخل إلى التصنيع والصناعة

إن عملية التصنيع لابد أن تكون مصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية، و لهذا لا يمكن تصور تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير القطاع الصناعي، لأن الظاهرتين متلازمتان.

أولا: تعريف التصنيع

يتسم مفهوم التصنيع بالغموض نوعا ما ويمكن تعريفه "المكان الذي يضم مجموعة من العمال، والمواد الخام، أو السلع نصف مصنعة والوقود و الآلات ، والعدد، وقدر من المال بقصد استخدام العمال لأسلوب أو مجموعة من الأساليب التي تحدد لهم لا نتاج سلعة أو مجموع من السلع التي يحتاج إليها المجتمع".[1]

كما يعرفه مؤلف أخر بأنه "تلك العمليات العديدة والمعقدة، التي تترتب عن إدخال الأساليب التقنية الحديثة، وتطبيقها في مجال الإنتاج والتسويق والتوزيع والإدارة، في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني".[2]

أو "أنه عملية تطبيق التقنية الحديثة لإنتاج السلع، و خاصة الآلات و استخدام وسائل الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية"[3]، أي بعبارة أخرى يعتبر البلد أكثر تصنيعا كلما قل اعتماده على الخبرة الأجنبية في صنع الآلات و قطع الغيار و تشغيل و صيانة منشآته الصناعية و يعرفه آخرون أنه: "عبارة عن أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع و متطور، وتكنيكيا قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلا من وسائل الإنتاج و السلع الاستهلاكية و يؤمن معدل عالي من النمو الاقتصادي و من التقدم الاجتماعي.

---

[1] - عاطف محمد عبيدوحمدي فؤاد علي، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج، دار النهضة العربية، بيروت،1974 ، ص25.

[2] - عدنان كركور، التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 29.

[3] - محمد عبد الوهاب الأمين، التنمية الاتقتصادية المشكلات و السياسات المقترحة مع إشارة الى البلدان العربية، دار حافظ للنشر و التوزيع، جدة، 2000، ص209.

و بذلك فمفهوم التصنيع هو أعقد و أشمل بكثير حيث لا يؤدي إلى حدوث تحويلات اجتماعية و سياسية كبيرة في المجتمع، فيؤدي إنشاء المصانع إلى زيادة الطلب على العمال و من ثم تشجيع الهجرة من الريف إلى المدن بحثا عن فرص العمل في القطاعين الصناعي و الخدمي، كما تؤدي تجمعات العمال في المصانع الكبيرة إلى تكوين النقابات للدفاع عن مصالحهم، أي ظهور قوة تساومية ليس فقط لتمثيل العمال أمام أرباب العمل بما يخدم مصالح نقابات العمال، كذلك يؤدي التصنيع إلى ظهور الأحياء الحضرية و زيادة الطلب على الخدمات الأساسية في المدن الكبيرة، و زيادة دور المرأة في النشاط الاقتصادي و تحسين مركزها الاجتماعي و يعتبر التصنيع عملية مستمرة تتطلب فترة طويلة و تمر بمراحل مختلفة.[1]

ثانيا: تعريف الصناعة

تعني الصناعة تحويل المواد الأولية المختلفة من موارد زراعية و خامات معدنية و مصادر طاقة و ذلك باستخدام الموارد البشرية المتاحة، إلى سلع نهائية قابلة للاستخدام لإشباع الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع، أو سلع وسيطة تستخدم في إنتاج غيرها من السلع مثل: الآلات و المعدات و يرتبط قيام الصناعة بتوفير الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة سواء كانت موارد طبيعية أو موارد بشرية.

وتعتبر الصناعة بصفة عامة رمز من رموز التنمية الاقتصادية في أية دولة حيث يرتبط التقدم الاقتصادي في الدولة بالتقدم في المجال الصناعي حيث يساهم النمو الصناعي في إحداث تغيير هيكلي في النشاط الاقتصادي بالتحويل من مجالات الإنتاج الأولية إلى المجال الصناعي و زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في توليد الناتج القومي، يعتبر القطاع الصناعي من المؤشرات الهيكلية لحدوث التنمية الاقتصادية في أية دولة، كما يلعب النشاط الصناعي دورا أساسيا في تشغيل العمالة و زيادة مستوى مهاراتهم حيث يعمل في القطاع الصناعي نحو 65 بالمئة من إجمالي القوة العاملة.

ويستهلك القطاع الصناعي نحو ما يزيد عن 50 بالمئة من إجمالي الطاقة عالميا، و يحتاج نمو النشاط الصناعي ضرورة توفر البنية الأساسية اللازمة لعمليات التصنيع من شبكات كهرباء و مياه و طرق و صرف صحي ...الخ، و لذلك فالنمو الصناعي يتيح أيضا توفر الخدمات و المرافق الملائمة خاصة في الدول النامية التي تخطو أولى خطواتها في بناء نهضة تساعدها على تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية ،و يعتبر النشاط الصناعي نشاط تراكمي بمعنى أن يبدأ النشاط الصناعي في مجال معين قد يمهد السبيل لإنشاء صناعات في

[1] - محمد عبد الوهاب امين ،مرجع سابق، ص252-254.

مجالات أخرى متعددة و من ثم يحدث تصاعد تراكمي للنشاط الصناعي مما يدفع بعملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة.[1]

المطلب الثاني: دوافع التصنيع ودوره في التنمية الاقتصادية

أولا: دوافع التصنيع

هناك عدة أسباب اقتصادية و غير اقتصادية تفسر رغبة المجتمعات و اندفاعها نحو التصنيع، ومن أهم هذه الأسباب هي: الثراء المادي، حرية الاختيار، تقليل الاعتماد الاقتصادي على الخارج، زيادة القدرة على الإنتاج العسكري و حماية الأمن القومي.

1. الثراء المادي

تعتمد الغالبية العظمى من السكان في المجتمعات غير الصناعية على الزراعة كوسيلة للعيش و تتسم الزراعة بانخفاض الإنتاجية و بالتالي انخفاض مستوى معيشة السكان و انتشار الفقر و الأمراض، و استغلال المزارعين من قبل ملاك الأراضي، و غير ذلك من مظاهر التخلف على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي.

أما التصنيع، فإنه يشكل تحديا للنظم الاجتماعية التقليدية و يؤدي إلى التطور التقني، و خلق فرص عمل واسعة، و زيادة الإنتاج و ارتفاع مستولى الدخل الفردي و تحسين مستوى معيشة السكان، ومن مظاهر الثراء الذي يصاحب التصنيع هو اتساع رقعة المناطق الحضرية، إنشاء شبكات الطرق الحديثة، زيادة الطلب على الأجهزة الكهربائية، زيادة استعمال السيارات الخاصة، و غير دلك من مظاهر ارتفاع مستوى المعيشة.

2. حرية الاختيار

تكون حرية الاختيار الشخصي في المجتمعات غير الصناعية محدودة سواء بالنسبة لفرص العمل و طبيعة الحرف المتاحة أو بالنسبة لتوفر السلع و الخدمات ، أما التصنيع فإنه يؤدي إلى التخصص و الإنتاج بهدف التسويق سواء في الأسواق المحلية أو لأغراض التصدير كذلك يؤدي التصنيع إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية من خلال إنتاج العديد من السلع و الخدمات، كما تتنافس الشركات لزيادة حصتها النسبية في السوق من خلال تقديم أفضل المنتجات و خدمات الصيانة لكسب ثقة جمهور المستهلكين، كذلك تؤدي زيادة دخول الأفراد إلى

[1] - ايمان عطية ناصف ،اقتصاديات الموارد و البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر،2008 ، ص151.

ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات، و بالتالي **توسيع** حجم السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل في القطاعين الصناعي و الخدمي.[1]

3. تقليل الاعتماد الاقتصادي على الخارج

يؤدي التصنيع إلى تراكم المعرفة و المهارات الفنية كما يدعم الثقة بالنفس لإنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية و ذلك بهدف التحرر من التخلف و التبعية للخارج، فالتحرر السياسي لا يضمن بالضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي ما لم يتم تبني إستراتيجية اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية الجادة و توفير متطلبات نجاح التصنيع بدلا من الاستمرار في تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة و استيراد السلع الجاهزة بأسعار مرتفعة.

4. زيادة القدرة على الإنتاج العسكري وحماية الأمن القومي

يعتبر التصنيع ليس وسيلة للقوة الاقتصادية فحسب بل كذلك مصدر للقوة العسكرية الكامنة كما يسهم أيضا في زيادة نفوذ البلد في علاقاته الإقليمية والدولية، وتعتبر إقامة الصناعات الهندسية والإلكترونية من أهم مستلزمات إقامة الصناعات العسكرية.[2]

ثانيا: دور الصناعة في التنمية الاقتصادية

بسبب المزايا التي تتميز بها الصناعة عن القطاعات الأخرى فإنها تلعب دورا متميزا في تحقيق عملية التنمية من خلال العوامل الآتية:

1. إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في القطاع الصناعي تساهم في تعجيل وتأثر نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

ولهذا فان الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والدخل القومي، و كثيرا ما يربط البعض بين كل من التقدم و الثروة في الدول المتقدمة و بين تقدمها في الميدان الصناعي، و كذلك بين تأخر و فقر الدول النامية و تركيزها علي الزراعة و إنتاج السلع الأولية، و يمكن تفسير ذلك

[1] - محمود محروس إسماعيل،اقتصاديات التصنيع و الصناعة، مؤسسة شهاب الجامعة، مصر، 1997، ص10.

[2] - محمود محروس إسماعيل،مرجع نفسه، ص11.

بالإشارة إلى الإنتاجية المرتفعة للعمال في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى و ذلك بسبب قدرة القطاع المذكور على استيعاب منجزات العلم و التكنولوجيا و استخدام المكائن والمعدات المتطورة.

2. كما أن الدول النامية تلجأ إلى التصنيع باعتباره احد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل و تخفيف وطأة البطالة و لاسيما أن معدلات نمو السكان تفوق معدلات نمو فرص التشغيل المتاحة في العديد من هذه البلدان.

3. المعلوم أن التطور الصناعي يساهم في خلق المهارات و الخبرات الصناعية و الفنية و التي تنعكس على معدلات الإنتاجية و ارتفاع معدلات الدخول، و بالتالي مستويات المعيشة، كما أن ارتفاع مستويات الدخول الناتجة عن الصناعة يساهم في إعادة توزيع الدخول و تقليل التفاوت فيما بينها.

4. أن التطور الصناعي يساعد على تخفيف ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات النامية و يخفف من التقلبات في مستويات الدخول و في معدلات التنمية المحققة ولاسيما في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد أو عدد قليل جدا من المنتجات الأولية ويستند هذا على حقيقة أن الإنتاج الزراعي يتعرض إلى التقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي و ذلك بسبب انخفاض مرونات الطلب و العرض للمنتجات الأولية، و معلوم أن الاعتماد على منتج واحد يعرض البلد إلى التقلبات في مستوى الدخول و يؤثر بالتالي على معدلات التنمية.

5. إن نمو وتوسع الصناعة السريع نسبيا، لابد أن يؤدي إلى المساهمة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي يعمل على تعديل الهيكل الاقتصادي المشوه في معظم البلدان النامية و يحقق نوع من التوازن.[1]

6. إن القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية و المهمة في اقتصاديات البلدان النامية من حيت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، و كذلك في التشغيل، فإن مهمة تطوير و استغلال هذا القطاع الحيوي أمر في غاية الأهمية بالنسبة

لهذه البلدان، ويعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير الزراعة ورفع مستوى الإنتاجية فيها، وذلك من خلال استخدام المكائن والمعدات و الآلات الزراعية و الأسمدة و المبيدات...إلخ، و لذلك لا يمكن تصور تطور الزراعة بدون تصنيع كما لا يمكن تصور توسع و تطور صناعي بدون تطوير و توسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام و مواد غذائية.

[1] - ايمان عطيه ناصف ، مرجع سابق ،ص260.

7. كما أن القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية و يقلل من استيراد مثل هذه السلع مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و يوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، و قد كانت اعتبارات ميزان المدفوعات مهمة جدا كمبرر في حينها لتبني التصنيع المعوض عن الاستيراد، كما أن التصنيع من شأنه أن يوفر قدرا من المرونة الاقتصاد الوطني و القابلية على التكيف على العكس من حالة الاعتماد على عدد محدود جدا من السلع الأولية التصديرية.

8. إضافة إلى ما تقدم فإن التصنيع يساعد على تحسين نسب (معدلات) التبادل التجاري حيث أن السلع المصنعة أعلى من سعر السلع الأولية في التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني و بالتالي يزيد من مستوى الرفاهية.

9. وأخيرا فإن التصنيع يلعب دورا إيجابيا في التطور الحضاري للبلد و يعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع الحربي و بالتالي يقوي العزة القومية للبلد.[1]

المبحث الثاني: السياسة الصناعية في الجزائر

شهدت العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية تجارب متعددة للتنمية الصناعية، يمكن اعتبارها أنماط إستراتيجية أو سياسات صناعية تتسم بخصائص مشتركة من حيث الاتجاهات التنموية من بلد إلى آخر أو حتى من فترة إلى أخرى ضمن البلد الواحد.

المطلب الأول: السياسة الصناعية

أولا: تعريف السياسة الصناعية

تعرف السياسة الصناعية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفة الجمركية وغير الجمركية، و الدعم، و سعر الصرف، و الائتمان الصناعي، و أسعار الفائدة....، للتأثير على القرارات الصناعية و السلوك الصناعي و حماية الصناعات الناشئة.[2]

[1] - ايمان عطيه ناصف، مرجع سابق، ص261.

[2] - حمد الكواز، جسر التنمية، السياسات الصناعية ، المعهد العربي لتخطيط و النشر،كويت، مارس2002، ص2.

ثانيا: أنواع السياسات الصناعية

1. السياسة الصناعية الثقيلة والخفيفة

إن الخيار بين النوعين من الصناعات في بعض الحالات يتحدد بعوامل عديدة تكنولوجية و اقتصادية خارجة عن سيطرة مالك المنشأة بنوع الفرع الصناعي مثل تصفية النفط، الحديد و الصلب، الاسمنت، و صناعات الورق التي لا يمكن أن تكون بحجوم صغيرة. ففي الدول النامية تتواجد العديد من الصناعات الصغيرة التي تتركز في القطاع غير المنظم و إن طرق الإنتاج معظمها تقليدية و إن حجم رأس المال لديها محدود جدا و هذا ما يجعلها تكون في متناول إمكانيات هذه البلدان.[1]

وبخصوص أفضلية الصناعات الخفيفة على الثقيلة أو عكس ذلك فهناك وجهتا نظر سنحاول شرحهما، إذ أن الاقتصادي Albert RICHMOND ألبير ريشمان يعطي الأولوية إلى المصانع الكبيرة الكثيفة رأس المال لأنها أكثر كفاءة في استغلال رأس المال النادر في البلدان النامية، و بالمقابل فان الاقتصادي HOFFMAN هوفمان يؤكد أن الحجم الصغير الكفء يكون أكثر تلاؤما لمتطلبات التنمية. إلا أن كلا من الصناعات الثقيلة و الخفيفة لها آثار سلبية و أخرى ايجابية. فالحجم الكبير، الذي غالبا ما تستخدم فيه تقنية حديثة و كفاءة رأسمالية يمكن أن يحصل على فرص واسعة للتخصص و تقسيم العمل و بالتالي يحقق إنتاجية أعلى وفورات خارجية و داخلية و ارتباطات أمامية وخلفية تحرص على قيام مصانع جديدة. و من جهة أخرى فان عملية تصنيع منتجات معينة قد لا تكون اقتصادية إذا كانت تقل عن حد أدنى من الحجم. إلا أن مثل هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى العمل الماهر و الهياكل الارتكازية و التسويق و التي قد لا تتوفر في الدول النامية.

ومن جهة أخرى فان الحجم الصغير قد يعتبر أكثر مرونة و ملائمة لمواجهة الإمكانات المحدودة والحاجات المتغيرة، و يمكن الاعتماد على هذا النوع لتحريك الادخارات و المبادرات. و في البلدان التي تعاني من شح في العملات الأجنبية و الطاقة، فمن المناسب تشجيع المصانع الصغيرة كما أن مثل هذه المصانع مناسبة لبعض البلدان الصغيرة الحجم التي يكون فيها الطلب محدودا ، إلا أن الحجم الصغير يخضع للانتقادات في بعض الأحيان بسبب انخفاض مستوى الإنتاجية فيه و محدودية استيعابه للعمالة. و لهذا لا يمكن الاعتماد على المصانع الصغيرة لوحدها لتحقيق معدلات عالية من النمو و التصنيع لانخفاض مستوى الإنتاجية فيها.

[1] - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر،ط2، 2005، ص49.

بموجب التصنيف الدولي ISIC يتضمن النمط الثقيل صناعات السلع الاستهلاكية و سلع الاستهلاك الدائم بينما يتضمن النمط الخفيف صناعات السلع الاستهلاكية الأساسية أي أن الفروع الرئيسية للنمط الأول هي الورق و منتجاته، الكيماويات و المنتجات البترولية، المنتجات التعدينية غير المعدنية والمعادن الأساسية و المنتجات المعدنية.

أما النمط الخفيف فإنه يتضمن ثلاثة فروع أساسية: الغذائية و المشروبات و التبغ، النسيجية والجلود و المطاط (الطبيعي) و الخشبية و الأثاث. إذن فالصناعات الثقيلة هي التي تشمل السلع الإنتاجية وسلع استهلاك المعمرة و المتطورة و الورق و الكيماويات و منتجات البترول و المعادن الأساسية و منتجات المعادن. أما الخفيفة، فتشمل السلع الاستهلاكية الأساسية مثل: المنتجات الغذائية، المنسوجات الأثاث و الخشب.[1]

2. الصناعات كثيفة رأس المال والصناعات كثيفة العمل

إن للأنماط المختلفة للإنتاج تأثيرات متباينة على عملية التصنيع. إن مدى فعالية نمط الإنتاج الذي يتم اختياره كثيرا ما تعتمد على مرحلة التنمية و الخصائص الهيكلية المميزة للاقتصاد النامي في فترة زمنية معينة. و بصورة عامة فإن لكل من نمطي كثيف رأس المال و كثيف العمل مزاياه و مشكلاته

النمط كثيف رأس المال قد يضمن إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم و في نفس الوقت فان الارتباطات الصناعية التي يخلقها تعميم مثل هذا النمط قد تفضي إلى تنمية اقتصادية معتمدة على الذات. كما و أن الارتفاع الكبير نسبيا الذي يكفله تطبيق النمط كثيف رأس المال في معدلات الاستثمار قد يحقق فرصا عالية نسبيا لاستيعاب القوى العاملة. أن هناك مضامين سابقة و لاحقة للعمل و هي تتعلق بكل نشاط قائم على الطرق الحديثة المعتمدة على تكييف رأس المال، حيث تظهر سلسلة عمودية متكاملة من التشابكات الصناعية ابتداء بالمصدر و انتهاء بالمحلة النهائية للإنتاج، فمثلا أن الصناعات الإلكترونية التي تمثل نشاطا رأسماليا حديثا، أي أنها تعد مجالا جديدا للتشغيل فإنها تخلق حلقات غير محدودة من النشاطات و في اتجاهات مختلفة، تمد هذه الصناعات أو تعتمد عليها.

ومن جانب آخر فإن وجود العديد من الصعوبات الداخلية ونقص الفرص المتكافئة في الاقتصاد الوطني يؤديان إلى توزيع سيء للمعلومات و التجهيزات بين القطاعات و بين الأقاليم.

وفيما يخص دور النمط كثيف رأس المال في توفير العمل وتوسيع نطاق البطالة يرى الأخصائيون أن البلدان التي تعاني من فائض كبير في عدد العمال غير الماهرين فإن رأس المال لا يعد بديلا أفضل إذا قدم ما يقدمه العمل تماما من حيث الحجم الكلي للإنتاج.

[1] - هوشبار معروف ، التنمية الاقتصادية،استراتيجية التصنيع، و التحويل الهيكلي ،دار الصناعة لنشر و التوزيع،ط1،2005،ص20.

وفي خضم هذه الظروف يفضل لنمط كثير العمل و ذلك لأن هذا النمط لا يتطلب مستلزمات كبيرة من مدخرات أولية و وسيطة و أنه يوفر فرصا كبيرة نسبيا لتشغيل القوى العاملة. و هذا ما قد يساعد على تقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي. و كل ذلك بالإضافة إلى دور النمط المذكور في الحفاظ على الصناعات الحرفية و حتى تعزيزها و جعلها أكثر قدرة على جلب موارد اقتصادية.[1]

تعد الصناعات الحرفية من أكثر النشاطات قدرة على تطبيق النمط كثيف العمل و بالتالي يمكن لهذه الصناعات في البلدان التي ترتفع فيها نسبة سكان الريف أن تنمو بتكاليف استثمارية منخفضة نسبيا و تقدم فرصا كبيرة لتشغيل العمل الفائض في المناطق الريفية و خاصة عندما تسود هذه المناطق البطالة المقنعة و الموسمية. و فضلا عن ذلك يمكن أن تمد الصناعات المذكورة النشاطات الزراعية السائدة ببعض المدخلات الأساسية كالآلات و المعدات و الأدوات و المواد الكيماوية و الخدمات الإنتاجية كما يمكن أن تستوعب الصناعات المعنية جزءا هاما من المنتجات الزراعية كمواد خام و لمختلف الأغراض التحويلية.

ثالثا: سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات

1. **سياسة إحلال الواردات**

تتضمن هذه السياسة إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقا. و يتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية و غير جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة. و قد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة، و ذلك لعدم تعقدها تكنولوجيا، و لتوافر الطلب المحلي على منتجاتها. على أمل أن يتم إحلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسطية و الرأسمالية لاحقا.[2]

2. **سياسة تشجيع الصادرات**

في ظل التشوهات الاقتصادية التي من المحتمل أن ترافق تطبيق سياسة إحلال الواردات، و في ظل النتائج غير المشجعة التي رافقت لتجارب العلمية لها، و المشار إلى بعضها أعلاه، و في ظل التزامات العضوية في المنظمات الدولية، فقد انتهجت العديد من الدول النامية، و بتشجيع من برامج الإصلاح الاقتصادي، سياسة صناعية أخرى تقوم على استهداف السوق الخارجي بدلا من السوق المحلي. إلا أنه رغم ذلك يجب أن لا يتبادر للذهن، كما هو الانطباع السائد لدى الكثيرين، بأن سياسة تشجيع الصادرات مرادفة لسياسات تحرير الخارجية.

[1] - هوشبار معروف ، مرج سابق، 36.

[2] - احمد الكواز،مرجع نفسه،ص6.

فإذا ما أخذنا تجارب الدول المصنعة حديثا، مثل كوريا، فنجد أن سياسات تشجيع الصادرات قد تعايشت مع العديد من أشكال التشوهات، و التي تتناقض مع سياسة تحرير التجارة.[1]

ويعتقد المدافعون عن سياسة تشجيع الصادرات بأنها تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل من نظيرتها سياسة إحلال الواردات،لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية و لأغراض التصدير، و بالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناءا على الميزة النسبية. بالإضافة إلى أنها تقود لمزيد من استخدام الطاقة الإنتاجية، كما أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم، و تساعد في الوصول على المزيد من التطورات التكنولوجية كاستجابة للتنافس الدولي، و تساعد كذلك في توفير المزيد من فرص العمل في اقتصاديات كثيفة العمالة.

رابعا: إستراتيجية الاعتماد على الذات والنمو المستدام

تسعى السياسات الكلية جاهدة لتحقيق استقرار البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و العمل على تعبئة الموارد الذاتية لتوزيع عادل للموارد و الدخول مستخدمة الأدوات المالية و النقدية و التجارية لزيادة نمو الناتج القومي لتقليل حدود الفقر من خلال:[2]

. تراكم رأس المال البشري و المادي

. زيادة الكفاءة الإنتاجية و التملك التكنولوجي

. تنمية الصادرات اعتمادا على الذاتيات القومية

. التدخل المخطط لتغيير الفكر التصديري من التصدير أو لا إلى فائض التصدير

. التركيز على الصناعات و القطاعات المتميزة

. تنمية أسواق العمل وأسواق رأس المال

. تحفيز الادخار الطوعي والإجباري.

الاعتماد على الذات مدخل تنموي نرتضيه لحل المشاكل الهيكلية. و لا نعني به الاكتفاء الذاتي أو الانغلاق عن العالم الخارجي و لكن الاستغلال الأمثل للموارد المادية، البشرية و الطبيعية المتاحة قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية.

المطلب الثاني: مراحل السياسة الصناعية في الجزائر

يرجع تاريخ إنشاء المؤسسات الصناعية بما يتجمع فيها من عمال ومواد وآلات ورأس مال، ويتم توجيهها إلى إنتاج سلعة أو أكثر إلى ألاف السنين قبل الميلاد، حيث كانت بعض المنتجات الغذائية (كالدقيق والمشروبات

[1] - احمد الكواز،مرجع سابق، ص7-8.

[2] - محمدابراهيم عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص30.

مثلا تنتج في أماكن تتجمع فيها العناصر المذكورة سابقا أي أنها كانت عبارة عن مصانع بدائية، ولم تتطور هذه المصانع إلى بعد الثورة الصناعية في دول أوربا الغربية منذ عام 1770. وللمؤسسات الصناعية الجزائرية دون شك نشأة تميزت بوضع خاص هو كونها نشأت في ضل احتلال للبلاد والعباد ونقص لتلبية الحاجيات وقصور الدور الذي كان يجب أن تؤديه وهو ما سيتضح فيما سيأتي في هذا المطلب.

أولا: قبل الاستقلال(بعد1945)

كانت المؤسسات الصناعية الجزائرية قبل الاستقلال عبارة عن ورشات صغيرة لإنتاج بعض المواد الضرورية لتلبية حاجات السكان المحليين من السلع، التي يصعب استردادها، ثم ظهرت بعض الصناعات الاستهلاكية على يد فئة من الأرستقراطيين الجزائريين والأوربيين.

وعموما يكون من الصعب علينا تحليل درجة تطور الصناعة الجزائرية قبل الاستقلال عن طريق مؤشرات رقمية صحيحة، مثل إنتاجية العامل الصناعي، أو نسبة استهلاك الفرد الواحد من الطلب أو الطاقة أو غيرهما، وذلك لعدم توفر الإحصاءات الدقيقة عن ذلك.

وما يمكن استخلاصه عن هذه المرحلة أن التصنيع الذي يعتبر أساس التنمية الاقتصادية السريعة لم يكن له وجود فعلي بسبب أن الرأسماليين الفرنسيين كانوا يخافون على مستقبل استثماراته وأن المستثمرين المحليين كانوا يتجهون لقطاع الخدمات.وعموما يورد أحد المؤلفين طبقا لتقرير لجنة وارد في سنة 1959"إن النمو الكبير ارتبط بثلاث قطاعات هي الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية، وقطاع الخدمات، والنمو الذي طرأ على هذه القطاعات الثلاث له علاقة مباشرة بالنفقات العسكرية وذلك للفترة مابين 1954-1959 على وجه الخصوص" .[1]

ويضيف نفس المؤلف نقلا عن تقرير معد في فترة 1954-1959 عن لجنة فرنسا "يبدو من العبث أن تفكر الجزائر في الحلول محا الوطن الأم بشكل كامل في السوق الجزائرية، وأن تحرم بالتالي الصناعة الفرنسية من سوق تصريف هام،والحل المنطقي هو أن تترك سوقها الراهن لفرنسا وأن تصنع الجزائر السلع الرخيصة المعدة المساعدة كصناعة الألبسة".[2]

ثانيا: بعد الاستقلال (بداية من 1962)

لقد تميزت هذه الفترة بأن وجد العمال أنفسهم في مؤسسات لا مالك لها، وتفتقد للإطارات الفنية، وتنقصها السجلات المحاسبية، وكذلك المخزونات الاحتياطية من المواد والأموال الجاهزة، وحتى أن هذه المؤسسات

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص429.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع نفسه، ص394.

كانت بدون أرصدة متداولة، وكان على العمال أن يختاروا بين حلين، إما ترك المؤسسات والعيش في بطالة أو الهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وإما أن يشتغلوا بدون أجر خلال الفترة الأولى، ويعيشوا على مدخراتهم السابقة. ويؤكد أحد المؤلفين ذلك بالقول: "إنه بعد نجاح الثورة عام 1962 اقترن ذلك بخروج الأقلية الأوربية الذي سبب بدوره نزيفا في رؤوس الأموال خارج الجزائر،الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الودائع لدى المصاريف والحسابات البريدية يقدر ب110 مليار فرنك هي قيمة الديون التي تركها الأوربيون، فأدى ذلك كله إلى انخفاض كمية النقود المتداولة وتجميد الحركة التجارية وعجز المؤسسات الجزائرية عن تغطية حاجيات التجهيز لقطاعات منها الصناعية والتي قدرت بنحو 50 مليار من الفرنكات القديمة، وقد تم جرد الصناعات القائمة اناذاك وهي الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأن بلغ عدد المؤسسات الصناعية منها 1300 مؤسسة يعمل بها حوالي 80 ألف عامل ومعظمها يغلب عليها الطابع الحرفي وتشغل أقل من 10 عمال ".[1]

إن مواثيق الجزائر والمراسيم الصادرة اناذاك ،حددت كلها طبيعة المؤسسات الجزائرية وأهدافها، فقد أ قر المرسوم الصادر في 22 مارس 1963 الصفة القانونية للتسيير الذاتي، وفي 23 مارس 1963 صدر مرسوم اخر ينظم عملية توزيع الدخول في مؤسسات التسيير الذاتي بين حصة المجتمع.

كما أكد ميثاق الجزائر لسنة 1964 بأن الشركة الوطنية هي الأداة التي يمكن بواسطتها القيام بالنشاطات الاقتصادية الرئيسية، وتحظى هذه الشركات برعاية المخطط.

وبعد عام 1965 تم التركيز على محورين رئيسيين، الأول الاهتمام بالصناعات الثقيلة، والمحور الثاني، التفتيش عن استقلال اقتصادي حقيقي وذلك بتأمين المناجم والصناعات الأساسية في 8 ماي 1966 حيث تم تأميم 45 مؤسسة.

وبعد بداية ظهور التخطيط منذ 1967 ركزت أول خطة على تحقيق بداية للنمو الصناعي، وهي صناعة البترول.

وفي الخطة الرباعية الثانية بقي التصنيع بقي التصنيع أحد العوامل الرئيسية في التنمية، وحرص المخطط على تركيز الاهتمام على المشروعات المرتبطة بسد حاجات الاقتصاد الوطني، وتوجيه المشروعات للتوسع في استغلال الموارد الطبيعية المخصصة للتصدير وتحويلها (وتصنيعها) محليا.

[1] – عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1945، منظمة العمل العربية، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر،1992، ص122.

وتميزت هذه المرحلة من الناحية الإدارية "بطرق وهيئات تسيير معنية، فابتداء من التخطيط بالمؤسسة إلى تسيير الموارد وتدخلها أي الهيئات في التسيير الداخلي بواسطة قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وهي كلها عناصر سوف تؤثر إلى حد بعيد تلك المؤسسة بتلك الفترة، وتترك آثارها إلى ما بعدها وإلى اليوم".[1]

وقد زادت دور هذه المؤسسات نظرا للتأمينات، التي جرت بعد عام 1970، بتنظيم إدارة المؤسسات وفقا لمبدأ التسيير الاشتراكي، والإدارة الديمقراطية، والتنظيمات، التي ظهرت بعد ذلك،مما أدى إلى التأثير على إنتاج القيمة المضافة.

ثالثا: المؤسسة الصناعية والإصلاحات الاقتصادية

1. التسيير الاشتراكي للمؤسسات

لقد كان التسيير الاشتراكي للمؤسسات أول هذه التنظيمات، وبالقوانين التي جاءت لتنهي بعض المشاكل للمؤسسات العامة، التي كانت تدار باعتبارها مجرد مؤسسات حكومية، ينحصر حق إدارتها بالوزارة المشرفة من جهة، ووزارة المالية فيما يتعلق بمحاسبتها من جهة أخرى، وكانت نتائج أعمال المؤسسات ترجع إلى هذه السلطات التي كانت مسؤولة عن تمويلها وتغطية ما يتحقق من خسائر، وجاءت عملية التسيير الاشتراكي للمؤسسات بعد تجربة سبقتها هي التسيير الذاتي.[2]

هذه التجربة لم تدم طويلا حيث أممت مؤسسات التسيير الذاتي وتحولت إلى "شركات وطنية" تؤدي الأنشطة أو الوظائف المعروفة تحت الرقابة المباشرة للدولة، فبعد التأميمات التي جرت بين عامي 1971/1966 وتنفيذ الخطط الأولى للتنمية وظهور المؤسسات الجديدة مثل شركة سوناطراك جعلت القطاع العام مسيطرا على القسم الأعظم من الإنتاج الصناعي.

إن عدم نجاح التسيير الاشتراكي للمؤسسات يرجعه أحد المؤلفين إلى أنه كان في الغالب راجع إلى الأسباب التالية "عدم تحقيق وظائف الأطراف المعنية باتخاذ القرارات داخل الشركة، جمود وعدم مرونة العلاقة بين هذه الأطراف والمستويات العليا (الحكومة- الوزارة- الجهاز المركزي للتخطيط) ثم لغياب الأطراف والهياكل".[3]

2. سيرورات الهيكلة وإعادة الهيكلة

لقد جاءت الهيكلة وإعادة الهيكلة بفعل التطورات التي عاشتها المؤسسة الصناعية الجزائرية المتميزة بالضخامة والتعقيد في الإدارة ونظام التسيير عموما، وضعف استغلال الطاقات المتاحة، وعدم تحقيق الوفورات الاقتصادية،

[1] - ناصر دادي عدوي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمديةالعامة، الجزائر،1998 ، ص174.

[2] - إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة ،الطبعة الثانية، ص18.

[3] - إسماعيل عرباجي، المرجع نفسه، ص 22.

ونقص التحكم في التكنولوجيا مما أدى إلى كثرة الاستعانة بالخبرات الأجنبية، إضافة إلى ضعف وصعوبة المراقبة المالية من المؤسسة، إضافة إلى عامل عدم التخصص لذا كان هدف إعادة الهيكلة تحديد تخصص لهذه المؤسسات.

وإذا كان هدف إعادة الهيكلة هو الوصول إلى تلبية حاجات الاقتصاد، والسكان بصورة أفضل عن طريق تحسين شروط عمل الاقتصاد والتحكم الأكبر في جهاز الإنتاج، إضافة إلى وجوب تحقيق نتائج نشاطات المؤسسة.[1] فإن الظروف الإدارية البيروقراطية ووسائل الدولة المستخدمة في المراقبة الاقتصادية لم تساعد على حركية الاقتصاد الوطني، ضف إلى ذلك مركزية القرارات وعدم تحرر إدارة المؤسسة لدى إعداد المشاريع والخطط الاستثمارية مما لم يحفز على تنفيذ تلك الخطط، ولم يزد من فعالية الأداء لدى العمال، وبالتالي مزيدا من الهدر والضياع.

3. استقلالية المؤسسات

يمكن القول أن عملية إعادة الهيكلة كانت في حقيقتها إتماما لسيرورة الإصلاح والتغيير الذي جاء بعد ذلك، والذي ابتدأ بها مع التسعينات، ولكن من الملاحظ أن هذه الإصلاحات المكثفة والمتسارعة لم تكن طبقا لبرنامج مسطر مسبقا، وإنما كانت خروجا من مشاكل معينة في مرحلة ما للدخول في مشاكل أخرى.

بالرغم من أن استقلالية المؤسسات كانت لها أهدافها، في محاولة لتحرير الاقتصاد والمؤسسات المتواجدة فيه من القيود والعراقيل التي خضعت لها في السابق، وأهم ما ميز استقلالية المؤسسات هو التمييز بين ملكية الدولة وصلاحية الإدارة في تسييرها، وكان ذلك بعد المصادقة على الدستور الجديد لسنة 1989.

لقد كان هدف الاستقلالية جعل المؤسسة شخصية معنوية متميزة عن الدولة، بإقامة فصل بين ملكية رأسمالها وصلاحية الإدارة فيها، أي أن الدولة مالكة مساهمة في رأسمال المؤسسة وليست المسير، ويمكن إيجاز أهم المزايا التي كانت تسعى إليها استقلالية المؤسسات العامة في:

- ✓ اعتبار المؤسسة العامة شخصية معنوية تاجرة متميزة عن الدولة تتصرف على هذا الأساس.
- ✓ تطبق مبدأ الاستقلالية فيها للتحكم في التسيير، وتحفيز المتعاملين رغبة في زيادة الإنتاج والمردودية، وإلغاء الارتباط والرقابة، التي تمارسها الجماعات المحلية والمركز.
- ✓ تساهم المؤسسة في وضع قرارات الاستثمار، التي كانت تتسم بصفة مركزية فقط.
- ✓ استعادة تسيير الموارد الاقتصادية.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 188-189.

وكان من نتائج هذه الاستقلالية في سنة 1994 أن تم " إنشاء وزارة لإعادة الهيكلة خاصة بها، وتم وضع قيود مالية صارمة أمام المؤسسات الصناعية العامة، وفي نهاية سنة 1996 تحققت الاستقلالية في 23 مؤسسة، وتم تطهير هيكلها المالي بشكل كامل، كما وضع برنامج بحث الحركية المالية للمؤسسات الصناعية الكبرى، ويعمل على غلق التي لا يمكن إنعاشها [1]، كما تطلبت عملية التطهير المالي 13 مليار دولار خلال خمس سنوات من منتصف التسعينات إلى نهايتها". [2]

باتت المؤسسة الصناعية تنمو في إطار اقتصاد تلعب الدولة فيه دورا مغايرا، وتفضل فيه القطاع الخاص لأنه حسبها صاحب القوة المحركة ضمن اقتصاد السوق، وبات على هذه المؤسسة أن تكيف وسائلها لتصبح ذات قدرة كافية لأداء دورها ضمن هذا الاقتصاد.

المبحث الثالث: عراقيل تطبيق مواصفة الايزو 26000 في المؤسسات الصناعية الجزائرية

إن تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال مواصفة ايزو 26000 من شأنه أن يحسن من الأداء الاجتماعي البيئي في مؤسساتنا الاقتصادية سواء كانت خاصة أو عمومية، و يجعل منها محركا قويا من محركات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، لذلك فان هذه المواصفة لا تقل أهمية عن باقي المواصفات الأخرى التي تسعى معظم المؤسسات للحصول عليها مثل سلسلة مواصفات (ايزو 9000).

المطلب الأول: خصائص ومعايير المؤسسات الصناعية الجزائرية

أولا: خصائص القطاع الصناعي والمؤسسات الصناعية في الجزائر في الوقت الراهن

شهدت الجزائر إصلاحات كبيرة في المجال الصناعي، مما أدى إلى تغير النسيج الصناعي بشكل ملاحظ، حيث أصبح يتميز القطاع الصناعي الجزائري اليوم بالخصائص التالية:

-تراجع مكانة القطاع العام، وفي مقابل هذا التراجع برز بقوة دور القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية بما فيها الصناعة.

- تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها بكل الوسائل، وقد تحقق هذا الأمر فعلا فأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التشغيل وفي الناتج المحلي الخام، كما شملت نشاطاتها كل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي.

[1] – عمار عماري، الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد الأول، سطيف، 2002، ص99.

[2] – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة التاسعة، العدد 23، القاهرة، 2001، ص 57.

-تتميز الصناعية الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة، و على وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسب هامة، و "يرتكز القطاع الصناعي الخاص أكثر فأكثر على الصناعات التركيبية و الاستثمارات ذات العائد السريع".[1]

- ما يزال أداء القطاع الصناعي (خارج المحروقات) و لا يسهم بشكل فعال في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:[2]

- إنتاجية عوامل الإنتاج ضعيفة و حتى سلبية.

- عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.

- مردودية منخفضة و معدلات نمو متدنية جدا.

- إنتاج لايتماشى وقواعد التنافسية.

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات.

- عدم التنوع في الصادرات.

- ضعف و تأخر تكنولوجيا الإنتاجية.

ثانيا: معايير الجودة في المؤسسات الصناعية الجزائرية

تعتبر المواصفات والمعايير القياسية وأنظمة ضبط الجودة مرتكزا أساسيا في التنمية الصناعية والاقتصادية للمجتمع، "كما ترجع أهمية تطبيق معايير الجودة العالمية إلى أنها تساعد على نفاذ المنتجات إلى الأسواق العالمية، ويعني تطبيق هذه المعايير بالنسبة إلى المشترين: الثقة، الارتقاء بالشركات إلى المستوى الدولي لإنتاج بضائع بجودة مقبولة، وفي الجزائر ما يزال القطاع الصناعي من مشكلة في تدني مستوى جودة المنتجات المصنعة محليا "، وذلك على الرغم من حصول عدد من المؤسسات الصناعية على بعض معايير الجودة العالمية (مثل ايزو 9000 وايزو 14000) إلا أن عددها يبقى قليل.

ومن الملاحظ أن المواصفات التي تهتم بها المؤسسات الصناعية الجزائرية هي تلك الموجهة لتحسين الأداء الإنتاجي بشكل رئيسي، في حين يقل الاهتمام بالمواصفات المتعلقة بالأداء البيئي، بينما يعد من النادر الاهتمام

[1] - قويرش نصيرة، ابعاد و توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة شلف، الجزائر ، العدد5، ص91.

[2] -قويرش نصيرة، المرجع نفسه،ص93.

بالمواصفات والمعايير الدولية التي تهتم بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، في حين أن العمل المستدام للمؤسسات لا يعني فقط تقديم المنتجات والخدمات التي ترضي العملاء، وذلك دون المساس بالبيئة، ولا كن أيضا يعني العمل بطريقة مسئولة اجتماعيا.

المطلب الثاني: جهود وعراقيل تطبيق الايزو 26000 في مؤسسة صناعية جزائرية

أولا: جهود متواضعة لتطبيق مواصفة ايزو 26000 في المؤسسات الصناعية الجزائرية

تعتبر الجزائر عضوا في منظمة ايزو منذ سنة 1976، كما قامت بالمصادقة على المواصفة القياسية ايزو 26000، وتعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم (ار. آس مينا) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتمتد من 2012 إلى 2014 وتشمل هذه.[1]

المبادرة الإقليمية ثمانية بلدان هي: الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق، وتشرف عليها المنظمة الدولية للتقيس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وستستفيد 114 مؤسسة جزائرية من تكوين ومرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج .

" ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية (أر. آس مينا) التي تم الشروع فيها في شهر ماي 2011 واستكملت في ديسمبر، استفاد منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (رويبة) وبناء على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سن ة باختيار أربع مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة الدولية للتقييس (ايزو 26000)، وذلك من ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاعين ، ويتعلق الأمر بكل من فرع تابع لسوناطراك، مؤسسة اتصالات الجزائر، سيفيتال بجاية ومجمع كوندور (ثلاث شركات صناعية وشركة ناشطة في قطاع الخدمات). وبخصوص 2013، فان هناك شركتين من قطاع البناء والأشغال العمومية والري توجدان في قائمة الانتظار وهما كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام والمؤسسة الخاصة لأشغال الطرق والري والبناء، ويتم اختيار مؤسسات بناءا على مجموعة من المعايير مثل سمعتها الوطنية والإقليمية في قطاع النشاط وكذا العلاقات مع

[1] - وهيبة مقدام،تحسين الاداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمؤسسات الاجتماعية،ملتقى حول التساؤولات والامكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو،جامعة عبد الحميد بن بديس،مستغانم.

المستخدمين والبيئة ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تمكين المؤسسات المستفيدة من الأدوات التي تمكنها من تحسين أداءها في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبعد استكمال هذا البرنامج يمكن للمؤسسات المستفيدة أن تحصل على تصديق لحساباتها طبقا لمتطلبات مقاييس ايزو 26000، وعلاوة على عملية الإشراف على المؤسسات فان المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤولياتها المجتمعية".[1]

كما تعمل كل من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسير للمؤسسات أيضا على مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التكيف وتطبيق معايير الجودة (ايزو 26000) في إطار نفس البرنامج المذكور .

ثانيا: العراقيل التي تحول دون تبني مواصفة ايزو 26000

– مواصفة ايزو 26000 هي مواصفة دولية جديدة، حيث تم طرحها في 2010، ودرجت تبنيها من طرف المؤسسات في العالم ككل قليلة، لذلك من الطبيعي أن لا تمتلك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ادني فكرة ساء عن المواصفة بحد ذاتها أو عن أهميتها وكيفية تبنيها.

– يرتبط تبني مواصفة ايزو 26000 من طرف المؤسسات الجزائرية عموما بواقع ممارستها للمسؤولية الاجتماعية، فمعظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بممارسات ذات الطابع البيئي والاجتماعي لذلك في لا تهتم بهذه المواصفة.

– يأتي الاهتمام بجودة الأداء الإنتاجي في مقدمة أولويات المؤسسات الصناعية، لأنه يعتبر أكبر محدد من المحددات المعتمد عليها في تسويق منتجات محليا ودوليا، أما جودة الأداء البيئي الاجتماعي لا يحظى بنفس الدرجة من الأهمية.

– قلة وغياب الوعي بأهمية هذه المواصفة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية.

– ضعف الصحة المالية للمؤسسات الصناعية يجعلها تركز كل جهودها المالية والمادية والبشرية في سبيل تحسين كفاءتها الاقتصادية وربحها المادي، متجاهلة بذلك أداءها البيئي والاجتماعي، لان هذا الأخير يحتاج إلى تكاليف إضافية لا يمكن للمؤسسات أن توفرها.

[1] – وهيبة مقدام ،مرجع سابق.ص21

– يتكون القطاع الخاص في الجزائر في الوقت الحالي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعروف عن هذه الأخيرة أن اهتمامها قليل بالمسؤولية الاجتماعية وبممارساتها ، لذلك تغيب تماما فكرة تبني مواصفة الايزو 26000 في هذه المؤسسات.

– ضعف مراكز التقييس الوطنية بتدعيم وتشجيع تبني هذه المواصفة على نطاق واسع، وتركيزه فقط على مجموعة من المؤسسات التي تتوفر فيها معايير معينة.

– غياب الخبرة البشرية المتعلقة بتبني هذه المواصفة، فمازالت الهيئات المعنية بالتقييس تقوم بتكوين الموارد البرية في هذا المجال.

– لا يمكن للمؤسسات الصناعية تبني هذه المواصفة حتى وان أبدت رغبتها في ذلك، لان العملية تحتاج إلى مرافقة ودراية وخبرة من فنيين مختصين ودعم فني من المؤسسات والمعاهد الوطنية المختصة بالتقييس، هذه الأخيرة لا توفر خدماتها لكل المؤسسات الصناعية، إنما تراعي عدة عوامل، منها ما هو مرتبط بالجوانب المادية والخبرة الفنية، ومنها ما يرتبط بأداء وسمعة هذه المؤسسات الصناعية ذاتها.[1]

[1] – قويرش نصيرة ، مرجع سابق ، ص 93.

خلاصة

قد يبدو من المبكر إثارة النقاش في بلد نام مثل الجزائر بخصوص مواصفة دولية طوعية صدرت منذ وقت فقط، إلا أن مثل هذه النقاشات من شانها إن تكون ممهدا مهما لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية و البيئية في أوساط القطاع الصناعي في الجزائر، و لا شك أن تبني المواصفات خصوصا مواصفة ايزو 26000 يحتاج إلى ثقافة واعية و قناعة راسخة بأهميتها، يمكن نشرها من خلال الجامعات و مراكز البحث.

الفصل الثالث

دراسة حالة في مؤسسة فيليبا ببريكة

تمهيد

بعد أن تناولنا في الفصلين السابقين أهم الأسس النظرية لموضوع للبحث، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى الجانب المنهجي للدراسة الميدانية ثم تحليل مدى إمكانية تطبيق نظام الايزو 26000 في مؤسسة فيلبا لصناعة الخيوط الملونة ببريكة، وذلك إعتمادا على تحليل محاور الاستبيان المستخدم كأداة رئيسية لجمع البيانات ثم تفسير النتائج وفقا لفرضيات البحث،لنعرج على تقديم النتيجة العامة،وبعدها سوف نقدم مجموعة من الاقتراحات التي نرى أنها سوف تساهم بشكل فعال في التقليل التدريجي من نقاط الضعف في ثقافة المنظمة لميدان الدراسة، وفي الأخير سوف نرفع جملة من الأفاق المقترحة الموجهة للباحثين.

المبحث الأول: منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة

يتضمن هذا المبحث مطلبين حيث شمل المطلب الأول وصفا للطريقة والإجراءات التي اتبعتها في تحديد منهج البحث ومع أسلوب دراسة الحالة، واستخدام أداة الدراسة،أما المطلب الثاني فقد تمحور على التعريف بالمؤسسة محل الدراسة،والتعرف على العينة المختارة.

المطلب الأول: منهج الدراسة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى المنهج العلمي الذي سنتبعه، ثم سنشرح الأدوات المستعملة في جمع البيانات.

أولا: المنهج

لابد من كل دراسة علمية من منهج علمي يتبعه الباحث لحدوث انسجام بين فروض البحث وعملية إثباتها ميدانيا، وفي بحثنا هذا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي مع أسلوب دراسة الحالة، وذلك لانسجامهما مع بعضهما البعض.

ثانيا: الأدوات

اعتمدت الدراسة على جملة من الأدوات هي الإستبانة والمقابلة والملاحظة.

1. الاستبيان (الاستمارة)

هنا يتم التعرف على تصميم الاستبيان ومدى صدقه وثباته.

1.1 تصميم الاستبيان

لقد اعتمدنا في تصميم الاستمارة [1] سلم ليكرت خماسي الأبعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستبيان المندرجة في ثلاث محاور أساسية مثل ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2)محاور الاستبيان مع عدد ونسبة فقرات كل محور

اسم المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة المئوية
البعد الاجتماعي	9-1	9	%36
البعد الاقتصادي	18-10	9	%36
البعد القانوني	25-19	7	%28
المجموع	25-1	25	%100

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستمارة.

كما اعتمدنا على محورا البينات العامة المرتبطة بالمستجوبين وشملت[2]:

[1] -أنظر الملحق رقم2.
[2] -أنظر نموذج الاستمارة في الملحق رقم1.

- الجنس
- العمر
- المؤهل العلمي
- الخبرة

ولقد اعتمدنا على خمس درجات لسلم ليكرت، بالشكل التالي:

- **غير موافق تماما:** المتوسط أقل من 1.
- **غير موافق:** المتوسط ينتمي إلى المجال (1إلى أقل من 2)
- **محايد:** المتوسط ينتمي إلى المجال (2 إلى أقل من 3)
- **موافق:** المتوسط ينتمي إلى المجال (3 إلى أقل من 4)
- **موافق بشدة:** المتوسط ينتمي إلى المجال (4 إلى أقل من 5)

2.1 صدق الاستمارة

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال الدراسة من جامعة المسيلة [1] وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة، كما حذفت الفقرات التي لم تحصل على إجماعهم، بحيث أصبح المقياس في صورته النهائية.

3.1 ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول رقم (03) يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

[1] -أنظر الملحق رقم 2.

الجدول (03): يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha

عنوان المحور	معامل ألفاكرونباخ Cronbach's Alpha	عدد الفقرات
البعد الاجتماعي	**0.741**	**09**
البعد الاقتصادي	**0.652**	**09**
الأخلاقي والقانوني	**0.873**	**07**
جميع فقرات الاستبيان	**0.834**	**25**

من خلال الجدول نجد أن معامل الثبات ألفا كرومباخ اكبر من الحد الأدنى (0.6) في جميع محاور الاستبيان مما يدل على ثبات أداة الدراسة

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناه ا لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

2. المقابلة

تم اعتماد مقابلة غير مهيكلة مع أحد الرؤساء كان الهدف منها الحصول على معلومات تفسر الإجابات عن الأسئلة، ومعرفة مدى مطابقة الإجابات للمعلومات حتى تكون هناك تفسيرات منطقية للإجابات.

3. الملاحظة

من خلال التجول في المؤسسة تم ملاحظة انطباعات العمال، ومدى التنظيم داخل المؤسسة وتم الاعتماد على الملاحظة المهيكلة بحيث تم تحديد المحاور مسبقا وهي البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد الاخلاقي والقانوني.

المطلب الثاني: التقديم بالمؤسسة محل الدراسة

ظهرت في الجزائر العديد من المؤسسات الصناعية والتي دعمت وجودها في السوق بشكل قياسي ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة فيلبا، هذه الأخيرة استطاعت أن تحقق نتائج جيدة وهذا بعد أن دخلت بلادنا إلى اقتصاد السوق ورفع الاحتكار من طرف الدولة لوسائل الإنتاج.[1]

[1] وثائق وسجلات المؤسسة .

أولا: التعريف بالمؤسسة

في ظل المخطط الرباعي الثاني 1977/74 تقرر إنشاء مؤسسة الفتائل الملونة وبعد دراسة شاملة ومعمقة اختيرت بريكة ليقام فيها المشروع لتوفرها على المياه التي نعتبرها مادة حيوية حيث كان من المقرر أن يلي هذا المركب 3/1 من احتياجات الوطن من الخيط وقد تم إبرام العقد مع الشركة الأجنبية المختلطة (الفرنسية، السويسرية) AGACH WILO وذلك في 1977/09/28 وبدأت الأشغال في الإنجاز فبتاريخ 78/12/16 أما الأشغال الحقيقية للورشة 79/12/01 وتم استلام الهندسة المدنية في شهر مارس 1982 بدأت التجارب في إنتاج الفتائل الملونة في 82/11/02 تم الاستلام المؤقت في جوان 1983 والنهائي في جوان 1984 وقد بلغت تكلفة إنجاز هذا المركب 893 مليون دج، ونظرا للظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد في الفترة السابقة والتي إنجر عنها تغيرات قد تحول هذا المركب الضخم إلى مؤسسة اقتصادية تحت تسمية المؤسسة العمومية الاقتصادية للخيوط الملونة فيلبا Filba بتاريخ 1998/03/24 بأسهم رأس مالها 150000000 وعنوان المنطقة الصناعية ص ب رقم 270 بريكة.

ثانيا: أهداف المؤسسة

من أهم الأهداف الحالية للمؤسسة وخاصة بعد دخولها اقتصاد السوق نجد الأهداف التجارية بالدرجة الأولى ثم الاقتصادية والاجتماعية.

1.3 الأهداف التجارية

- تعمل على إنجاز النوعية الجيدة للمنافسة الإنتاج الأجنبي.
- محاولة التصدير للخارج للحصول على العملة الصعبة.
- البحث عن بعض المواد واللوازم داخل الجزائر للتقليل من الاستيراد.
- تغطية متطبات السوق الوطنية وذلك بتنظيم جهاز تسويقي لمنتجات المؤسسة.

2.3 الأهداف الاقتصادية

- دعم الاقتصاد الوطني والتقليل من التبعية الخارجية.
- دفع عجلة التنمية للبلاد نحو الأمام.
- تزويد السوق الوطنية لما تحتاجه لتجنب الاستيراد.

3.3 الأهداف الاجتماعية

- توفير مناصب الشغل الوطني والتقليل من التبعية الخارجية .

- تحسين الوضع الاقتصادي للعمال.
- مساعدة الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين لتكوين الطلبة.[1]

ثالثا: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من عينة من أفراد العاملين شركة فيلبا في بريكة، وفي هذا الاطار تم توزيع(80) استمارة وقد تم استرجاع 60 استمارة احتوت على 5 غير قابلة للمعالجة والتحليل لعدم اكتمال ملئها، وبالتالي استقر العدد على 55 استمارة[2] وتكونت عينت الدراسة الحالية من العملاء لدى شركة فيلبا ببريكة،وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية،والجدول (1)،(2)،(3)،(4)، تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول(04):توزيع عينة الدراسة حسب متغيرالجنس

الجنس	التكرار	النسبة المؤوية
ذكر	37	%67,27
أنثى	18	%32,73
المجموع	55	%100

بالنسبة لمتغير الجنس فانه من خلال الجدول أعلاه نجد أن أفراد العينة تتوزع حسب الجنس بنسبة 67,27 لصالح الذكور وبنسبة 32,73 لصالح الإناث

الجدول(05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	31	%56,4
من 31 إلى 40	17	%30,9
من 41 إلى 50	5	%9,1
أكثر من 51	2	%3,4
المجموع	55	%100

[1] -وثائق وسجلات المؤسسة.
[2] - وثائق وسجلات المؤسسة.

بالنسبة لمتغير العمر فانه من خلال الجدول أعلاه نجد أن أفراد العينة تتوزع حسب العمر بنسبة 56,4 لصالح الفئة العمرية 30 سنة فأقل وبنسبة 30,9 لصالح الفئة العمرية من 31 سنة إلى 40 سنة، وبنسبة 9,1 لصالح الفئة العمرية من 41 إلى 50سنة، وبنسبة 3,4 لصالح الفئة العمرية أكثر من 51 سنة.

الجدول(06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	11	%20
ثانوي	4	%7,3
جامعي	39	%70,9
تكوين	1	%1,8
المجموع	55	%100

بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي فإنه من خلال الجدول أعلاه نجد أن أفراد العينة تتوزع حسب المؤهل العلمي بنسبة 20 لصالح المؤهل العلمي متوسط،وبنسبة 7,3 لصالح المؤهل العلمي ثانوي، وبنسبة 70,9 لصالح المؤهل العلمي جامعي، وبنسبة1,8 لصالح المؤهل العلمي تكوين.

الجدول(07): توزيع العينة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من 1 إلى 5 سنوات	39	%70,9
من 6 إلى 10 سنوات	6	%10,9
من 11 إلى 15 سنة	1	%1,8
أكثر من 16	9	%16,4
المجموع	55	%100

بالنسبة لمتغير الخبرة فإنه من خلال الجدول أعلاه نجد أن أفراد العينة تتوزع حسب الخبرة بنسبة 70,9 لصالح الخبرة من 1إلى 5 سنوات،وبنسبة 10,9لصالح الخبرة من 6 إلى 10 سنوات، وبنسبة 1,8 لصالح الخبرة من 11 إلى 15 سنة، وبنسبة16,4 لصالح الخبرة أكثر من 16.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة الميدانية

المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محاور الاستبيان

نحاول معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة من خلال تحليل عبارات المحور باستخدام:

- اختبار(One Sample T test) للعينة الواحدة لمعرفة ايجابية أو سلبية العبارة ، حيث تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية)، المتوسط الفرضي للمقارنة هو 03 =x.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المدى لتحديد طول الفئة: (5-1)/5= 0.8 لكل عبارة لتحديد مستوى الموافقة أفراد العينة من خلال كل عبارة، حيث نحصل على مجالات كما يلي:

مجال المتوسط الحسابي	من 01 إلى 1.80	من 1.80 إلى 2.60	من 2.60 إلى 3.40	من 3.40 إلى 4.20	4.20 إلى 5
مستوى التطبيق	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جدا

ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على اكبر قيمة متوسط في المحور.

أولا: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول: "البعد الاجتماعي"

الجدول (08): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول:البعد الاجتماعي

الرقم	العبـــــــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	مستوى الموافقة	الترتيب
.1	تهتم المؤسسة بتلبية حاجاتك ورغباتك	1,891	1,2122	6,786	,0000	ضعيف	07
.2	تقدم لك المؤسسة خدمات للرعاية الصحية	2,491	1,2152	3,107	,0030	ضعيف	05
.3	تتوفر المؤسسة على نظام أمن للوقاية من الحوادث	2,891	1,2863	0 ,629	,5320	------	03
.4	تنشر المؤسسة ثقافة الأمن الصناعي بين العمال	2,873	1,3341	0 ,708	,4820	-------	04
.5	يستفيد العمال من تعويضات مالية في حالة حوادث العمل	3,291	1,2863	1,677	,0990	------- -	02
.6	أنت راض عن التعويضات الاجتماعية الممنوحة لك من طرف المؤسسة	2,309	1,1686	4,385	,0000	ضعيف	06
.7	ترى أن المؤسسة توفر خدمات النقل لعمالها	3,333	1,1655	2,102	,0400	متوسط	01
.8	تقدم المؤسسة خدمات سكن لعمالها	1,818	1,0017	8,750	,0000	ضعيف	08
.9	تتوفر المؤسسة على نشاطات ثقافية	1,527	0 ,8997	12,14	,0000	ضعيف جدا	09
الكلي		2,4907	,7227	5,227	,0000	متوسط	

قيمة t المجدولة: 1.674 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 54

إذن من خلال الجدول نجد:

- احتلت الفقرة رقم: 7 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 3,333 وانحراف معياري 1,1655، وبلغت القيمة Tالمحسوبة: 2,102 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة7 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى متوسط على "أن المؤسسة توفر خدمات النقل لعمالها".

- احتلت الفقرة رقم: 5 المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ: 3,291 وانحراف معياري 1,2863، وبلغت القيمة T المحسوبة: 1,677 وهي اقل من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 5 غير دالة إحصائيا، أي أن أفراد العينة لا يوافقون أنهم يستفيدون من تعويضات مالية في حالة حوادث العمل.

- احتلت الفقرة رقم: 3 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ: 2,891 وانحراف معياري 1,2863، وبلغت القيمة T المحسوبة: 0,629 وهي اقل من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 3 غير دالة إحصائيا، أي أن أفراد العينة لا يوافقون على أنه تتوفر المؤسسة على نظام أمن للوقاية من الحوادث.

- احتلت الفقرة رقم: 4 المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ: 2,873 وانحراف معياري 1,3341، وبلغت القيمة T المحسوبة: 0,708 وهي اقل من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 4 غير دالة إحصائيا أي أن أفراد العينة لا يوافقون على أنه تنشر المؤسسة ثقافة الأمن الصناعي بين العمال.

- احتلت الفقرة رقم: 2 المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ: 2,491 وانحراف معياري 1,2152، وبلغت القيمة T المحسوبة : 3,107 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 2 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف على أنه تقدم لك المؤسسة خدمات للرعاية الصحية.

- احتلت الفقرة رقم: 6 المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ: 2,309 وانحراف معياري 1,1686، وبلغت القيمة T المحسوبة: 4,385 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 6 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف على أنه أنت راض عن التعويضات الاجتماعية الممنوحة لك من طرف المؤسسة.

- احتلت الفقرة رقم: 1 المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ : 1,89 وانحراف معياري 1,2122، وبلغت القيمة Tالمحسوبة: 6,786 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 1 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى ضعيف على أنه تهتم المؤسسة بتلبية حاجاتك ورغباتك.

– احتلت الفقرة رقم: 8 المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ: 1,818 وانحراف معياري 1,0017، وبلغت القيمة T المحسوبة: 8,75 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 8 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف على أنه تقدم المؤسسة خدمات سكن لعمالها.

– احتلت الفقرة رقم: 9 المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ: 1,527 وانحراف معياري 0,8997، وبلغت القيمة T المحسوبة: 12,14 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 9 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف جدا على أنه تتوفر المؤسسة على نشاطات ثقافية.

وبصفة عامة نجد أن القيمة الإحصائية لاختبار T لأجمالي عبارات المحور الاول بلغ 5.227 وهو أكبر بكثير من t الجدولية والتي تقدر ب(1.674)، وهذا ما يدل على أن عبارات المحور الاول دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة، كما أن متوسط الحسابي لاجمالي لعبارات المحور الاول بلغ 2.490 وانحراف معياري: 0.7227، أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى متوسط على تطبيق المؤسسة محل الدراسة 'فيليبا' للمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاجتماعي.

ثانيا: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني: "البعد الاقتصادي"

الجدول(09): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور: البعد الاقتصادي

الرقم	العبـــــــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة.Sig	مستوى الموافقة	الترتيب
.1	ترى أن المؤسسة تقوم بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع	2,582	1,4869	2,086	0,042	ضعيف	06
.2	تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل للمعاقين	2,164	1,0846	5,719	0,000	ضعيف	07
.3	تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل للنساء	3,618	1,2837	3,571	0,001	عالي	01
.4	الأجر المقدم لك من قبل المؤسسة كافي لتلبية حاجياتك	1,964	1,2166	6,317	0,000	ضعيف	08
.5	يساهم العامل في تعظيم إنتاجية المؤسسة	3,491	1,3994	2,602	0,012	عالي	02
.6	يساهم العامل في تعظيم أرباح المؤسسة	3,345	1,2652	2,025	0,048	عالي	03
.7	يستفيد العامل من الأرباح التي تحققها المؤسسة	1,855	1,0438	8,138	0,000	ضعيف	09
.8	الأعمال والخدمات التي تنجزها المؤسسة ذات جودة عالية	2,818	1,2923	1,043	0,301	----	04
.9	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي	2,673	1,4789	1,641	0,107	----	05
الكلي		2,7232	,79489	2,582	0,013	متوسط	

قيمة t المجدولة: 1.674 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 54

المصدر: من أعداد الباحث إعتمادا على بيانات الاستمارة ومخرجات برنامج spss

إذن من خلال الجدول نجد:

- احتلت الفقرة رقم: 3 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 3,618 وانحراف معياري 1,2837، وبلغت القيمة Tالمحسوبة: 3,571 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 3 ذات دلالة إحصائية وايجابية، أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى عالي على أنه تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل للنساء.
- احتلت الفقرة رقم: 5 المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ: 3,49 وانحراف معياري 1,3994، وبلغت القيمة T المحسوبة: 2,602 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 5 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أنه يساهم العامل في تعظيم إنتاجية المؤسسة.
- احتلت الفقرة رقم: 6 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ: 3,345 وانحراف معياري 1,2652، وبلغت القيمة T المحسوبة: 2,025 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 6 ذات دلالة إحصائية وايجابية ، أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أنه يساهم العامل في تعظيم أرباح المؤسسة.
- احتلت الفقرة رقم: 8 المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ: 2,818 وانحراف معياري 1,2923، وبلغت القيمة T المحسوبة: 1,043 وهي اقل من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 8 غير دالة إحصائيا أي أن أفراد العينة لا يوافقون على أنه الأعمال والخدمات التي تنجزها المؤسسة ذات جودة عالية.
- احتلت الفقرة رقم: 9 المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ: 2,673 وانحراف معياري 1,4789، وبلغت القيمة T المحسوبة: 1,641 وهي اقل من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 9 غير دالة إحصائيا أي أن أفراد العينة لا يوافقون على أنه تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي.
- احتلت الفقرة رقم: 1 المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ: 2,582 وانحراف معياري 1,4869، وبلغت القيمة T المحسوبة: 2,086 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 1 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف على أنه ترى أن المؤسسة تقوم بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع.
- احتلت الفقرة رقم: 2 المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ: 2,164 وانحراف معياري 1,0846، وبلغت القيمة T المحسوبة: 5,719 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 2 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف على أنه تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل للمعاقين.
- احتلت الفقرة رقم: 4 المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ: 1,964 وانحراف معياري 1,2166، وبلغت القيمة T المحسوبة: 6,317 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 4 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف على أنه الأجر المقدم لك من قبل المؤسسة كافي لتلبية حاجياتك.

– احتلت الفقرة رقم:7 المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ: 1,855 وانحراف معياري 1,0438، وبلغت القيمة T المحسوبة: 8,138 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 7 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف على أنه يستفيد العامل من الأرباح التي تحققها المؤسسة.

وبصفة عامة نجد أن القيمة الإحصائية لاختبار Tلأجمالي عبارات المحور الثاني بلغ 2.582 وهو أكبر بكثير من T الجدولية والتي تقدر ب(1.674)، وهذا ما يدل على أن عبارات المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة كما ان متوسط الحسابي لاجمالي لعبارات المحور الثاني بلغ 2.72وانحراف معياري: 0.79 أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى متوسط على على تطبيق المؤسسة محل الدراسة 'فيليبا' للمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاقتصادي.

ثالثا: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث: الأخلاقي والقانوني

الجدول (10): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث: البعد الأخلاقي والقانوني

الرقم	العبـــــــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	مستوى الموافقة	الترتيب
.1	تقدم المؤسسة أنشطة وخدمات خيرية لأفراد المجتمع	1,873	1,2774	6,545	,0000	ضعيف	07
.2	تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع جمهورها	2,327	1,2918	3,862	,0000	ضعيف	05
.3	أهداف المؤسسة تتوافق مع قيم وأهداف المجتمع	2,982	1,3262	0 ,102	,9190	-----	01
.4	هناك إجراءات رادعة للفساد الإداري داخل المؤسسة	2,709	1,3148	0 ,641	,107	------	02
.5	تقوم المؤسسة بإجراء ندوات واجتماعات مع عملها من أجل ترسيخ القيم الأخلاقية أثناء العمل	2,473	1,5258	2,563	,013	ضعيف	04
.6	تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة للعمل	2,709	1,3006	1,659	,103	------	03
.7	تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الاجتماعي	2,273	1,1459	4,707	,000	ضعيف	06
الكلي		2,4779	,9875	3,921	,000	ضعيف	

قيمة t المجدولة : 1.674 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 54

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج spss

إذن من خلال الجدول نجد:

- احتلت الفقرة رقم: 3 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 2,982 وانحراف معياري 1,3262، وبلغت القيمة Tالمحسوبة: 0,102 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 3 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على أنه أهداف المؤسسة تتوافق مع قيم وأهداف المجتمع.

- احتلت الفقرة رقم: 4 المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ: 2,709 وانحراف معياري 1,3148، وبلغت القيمة T المحسوبة: 0,641 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 4 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على أنه هناك إجراءات رادعة للفساد الإداري داخل المؤسسة.

- احتلت الفقرة رقم: 6 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ: 2,709 وانحراف معياري 1,3006، وبلغت القيمة T المحسوبة: 1,659 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 6 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على أنه تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة للعمل.

- احتلت الفقرة رقم: 5 المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ: 2,473 وانحراف معياري 1,5258، وبلغت القيمة T المحسوبة: 2,563 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 5 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى ضعيف على أنه تقوم المؤسسة بإجراء ندوات واجتماعات مع عملها من أجل ترسيخ القيم الأخلاقية أثناء العمل.

- احتلت الفقرة رقم: 2 المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ: 2,327 وانحراف معياري 1,2918، وبلغت القيمة T المحسوبة: 3,862 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 2 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى ضعيف على أنه تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع جمهورها.

– احتلت الفقرة رقم: 7 المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ: 2,273 وانحراف معياري 1,145، وبلغت القيمة T المحسوبة: 4,707 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 7 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى ضعيف على أنه تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الاجتماعي.

– احتلت الفقرة رقم: 1المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ: 1,873 وانحراف معياري 1,2774 وبلغت القيمة T المحسوبة: 6,545 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 1 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى ضعيف على أنه تقدم المؤسسة أنشطة وخدمات خيرية لأفراد المجتمع.

وبصفة عامة نجد نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار T لأجمالي عبارات المحور 03 بلغ 3.921 وهو أكبر بكثير من T الجدولية والتي تقدر ب(1.674)، وهذا ما يدل على أن عبارات المحور 03 دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة كما ان متوسط الحسابي لاجمالي لعبارات المحور 03 بلغ 2.4777 وانحراف معياري: 0.9875 أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى ضعيف على تطبيق المؤسسة محل الدراسة 'فيليبا' للمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاخلاقي والقانوني.

المطلب الثاني: إختبار فرضية الدراسة

قاعدة الرفض والقبول هي إذا كانت قيمة ' T' المحسوبة اكبر من قيمة ' T' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (36) فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1

جدول (11): يبين نتائج اختبار الفرضيات الدراسة

البيان	t المحسوبة	t الجدولية	(Sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج إجمالي إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الاول	5,227	1.674	,0000	رفض	قبول
نتائج إجمالي إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني	2,582	1.674	,0130	رفض	قبول
نتائج إجمالي إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثالث	3,921	1.674	,0000	رفض	قبول
الكلي	4,433	1.674	,0000	رفض	قبول

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

أولا: إختبار الفرضية الأولى

الفرضية الصفرية H_0: لا تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاجتماعي.

الفرضية البديلة H_1: تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاجتماعي.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن القيمة الإحصائية لاختبار T لأجمالي عبارات المحور الاول بلغ: 5.227وهو اكبر من T الجدولية والتي تقدر ب(1.674)، وهذا ما يدل على المحور الاول دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، أي تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاجتماعي لكن بمستوى ضعيف.

ثانيا: إختبار الفرضية الثانية

الفرضية الصفرية H_0: لا تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاقتصادي.

الفرضية البديلة H_1: تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاقتصادي.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن القيمة الإحصائية لاختبار T لأجمالي عبارات المحور 02بلغ: 2,582 وهو اكبر من T الجدولية والتي تقدر ب(1.674)، وهذا ما يدل على المحور 02 دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، أي تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاقتصادي لكن بمستوى متوسط.

ثالثا: إختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0: لا تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاخلاقي والقانوني.

الفرضية البديلة H_1: تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاخلاقي والقانوني.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن القيمة الإحصائية لاختبار T لأجمالي عبارات المحور 03 بلغ: 2,582 وهو اكبر من Tالجدولية والتي تقدر ب(1.674)، وهذا ما يدل على المحور 03 دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، أي تهتم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاقتصادي لكن بمستوى ضعيف جدا.

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل في البداية لتقديم منهجية البحث والتعريف بعينته، حيث أوضحنا المنهج المستخدم في الدراسة والادوات المستخدمة في جمع البيانات وأسلوب تحليلها ثم عرفنا بحثنا وميدان دراستنا الميدانية، وبعدها عرجنا لتحليل بيانات الاستمارة بداية بمحور الببيانات العامة المرتبطة بالمفردات موضوع البحث، ثم بيانات المحور الأول الذي حاولنا من خلاله معرفة مدى اهتمام مؤسسة فيلبا بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاجتماعي، ثم انتقلنا إلى مدى اهتمام مؤسسة فيلبا بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاقتصادي، في الأخير حاولنا التعرف على مدى اهتمام مؤسسة فيلبا بالمسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الأخلاقي والقانوني، وسنتطرق للنتائج والاقتراحات وأفاق الدراسة التي يمكن أن تقدمها الدراسة للمؤسسة من خلال خاتمة بحثنا هذا.

خاتمة

خاتمة

هدفت الدراسة إلى توضيح تطبيق نظام الايزو 26000، و تبيان ما مدى تطبيقه في المؤسسة الصناعية الجزائرية.وما هي متطلبات ومعوقات تطبيقه، وقد جاءت الدراسة في جزئين، الأول نظري يتكون من فصلين الأول يتحدث عن التقييس والمسؤولية الاجتماعية والثاني يتحدث عن القطاع الصناعي في الجزائر، وللإجابة على الإشكالية وتجسيد الجانب النظري على أرض الواقع قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مصنع فيلبا ببريكة وهو ما تمثل في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

وتم استعمال أداة المقابلة الحرة والملاحظة مع الأطراف ذات المصلحة، بالإضافة إلى استعمال تحليل الاستبيان.وقد تم التوصل إلى أن المؤسسة تهتم بتطبيق المسؤولية الاجتماعية لكن بمستويات ضعيفة.

وبعد تحليل البيانات التي تم تجميعها من ميدان الدراسة في الفصل السابق، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات للمؤسسة، بالإضافة إلى آفاق البحث فيما يلي:

أولا: الاقتراحات

-يجب على المؤسسات الاقتداء بالمؤسسات الرائدة عالميا في مجال المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بكيفية إدماج أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن انشغالات إدارة المؤسسة.

-يجب إعداد خطة واضحة الأهداف والمعالم لتطبيق المسؤولية الاجتماعية قي المؤسسة.

-يجب الاستفادة من البحوث الجامعية المعدة في مجالات التغيير، بالإضافة إلى ضرورة إتاحة الفرصة للطلبة والباحثين الذين يرغبون في إجراء بحوث ميدانية تعنى بهذه الموضوعات، والاستفادة منهم أثناء تواجدهم بالميدان من خلال عرض المشكلات الإدارية عليهم.

-الاهتمام الجدي بدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتشديد على ضرورة تبنيها خاصة من طرف المؤسسات العمومية.

-ضرورة التأكيد على الممارسات الاجتماعية التي تحقق الرفاهية للمجتمع عامة والعمال خاصة.

-محاسبة المؤسسات سواء الخاصة أو العامة عن مسؤوليتها الاجتماعية وقياس أداءها الاجتماعي للتعرف على مساهماتها.

-تقديم التحفيزات المختلفة وتقديم مكافآت للانجاز الاجتماعي.

-اهتمام المؤسسات باختيار المسيرين على أساس متوازن من الكفاءة والمسؤولية والأخلاق، بما يضمن أن يكونوا مصدرا قويا لتعزيز سمعة ومكانة المؤسسة وعملها وفق النموذج الاقتصادي-الاجتماعي، وضمن ذلك يكون الاهتمام بتكوين العمال في مجال المسؤولية الاجتماعية.

-مساهمة التشريعات في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة دون الحد من قدرتها على المبادرة والقيام بالأعمال المختلفة.

-مكافحة الفساد الإداري في الحكومة من خلال الاختيار الصحيح للمسيرين الذين يتمتعون بالحس الأخلاقي وحسن المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: آفاق الدراسة

-إشكالية تطبيق الايزو 26000 ومدى تأثير ذلك على المؤسسة.

-متطلبات الموصفة 26000 وأثرها على التنافسية.

-اثر تطبيق المواصفة 26000 على تحقيق الميزة التنافسية.

-أثر تطبيق المواصفة الدولية 26000 على أداء إستراتيجية المؤسسات.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1) يوضح نموذج الاستبيان المستخدم في الدراسة

استبيان

أولا: البيانات العامة

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر: 30سنة فأقل ☐ من 31الى 40 ☐ من 41الى50 ☐

اكبر من 51 سنة ☐

3-المؤهل العلمي : متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ تكوين ☐

4-الخبرة:

من 1-5سنوات ☐ 6-10سنوات ☐

11-15 سنة ☐ أكثر من 16 سنة ☐

تحية طيبة وبعد:

يهدف هذا الاستبيان إلى القيام بدراسة موضوعها: متطلبات ومعوقات الايزو 26000 في المؤسسات الصناعية بالجزائر، وذلك في إطار تحضير مذكرة ماستر، المعلومات التي تزودوننا بها تتيح لنا الوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية في هذا النوع من المؤسسات في بلادنا ودراسة، وبالتالي تمكننا من تقديم اقتراحات من شأنها أن تساهم في تأهيل المسؤولية الاجتماعية .

ملاحظة: هذا الاستبيان سري ولن يستخدم إلا في أغراض علمية.

شكرا لحسن تعاونكم

ثانيا: عبارات الاستبيان

ضع العلامة (×) في الخانة المناسبة

الرقم	الأوزان / الأسئلة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تهتم المؤسسة بتلبية حاجاتك ورغباتك					
2	تقدم لك المؤسسة خدمات للرعاية الصحية					
3	تتوفر المؤسسة على نظام أمن للوقاية من الحوادث					
4	تنشر المؤسسة ثقافة الأمن الصناعي بين العمال					
5	يستفيد العمال من تعويضات مالية في حالة حوادث العمل					
6	أنت راض عن التعويضات الاجتماعية الممنوحة لك من طرف المؤسسة					
7	ترى أن المؤسسة توفر خدمات النقل لعمالها					
8	تقدم المؤسسة خدمات سكن لعمالها					
9	تتوفر المؤسسة على نشاطات ثقافية					
10	ترى أن المؤسسة تقوم بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع					
11	تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل للمعاقين					
12	تساهم المؤسسة في توفير فرص عمل للنساء					
13	الأجر المقدم لك من قبل المؤسسة كافي لتلبية حاجياتك					
14	يساهم العامل في تعظيم إنتاجية المؤسسة					

15	يساهم العامل في تعظيم أرباح المؤسسة					
16	يستفيد العامل من الأرباح التي تحققها المؤسسة					
17	الأعمال والخدمات التي تنجزها المؤسسة ذات جودة عالية					
18	تساهم المؤسسة في زيادة الدخل الوطني الإجمالي					
19	تقدم المؤسسة أنشطة وخدمات خيرية لأفراد المجتمع					
20	تتوفر المؤسسة على نظام عمل أخلاقي مع جمهورها					
21	أهداف المؤسسة تتوافق مع قيم وأهداف المجتمع					
22	هناك إجراءات رادعة للفساد الإداري داخل المؤسسة					
23	تقوم المؤسسة بإجراء ندوات واجتماعات مع عملها من أجل ترسيخ القيم الأخلاقية أثناء العمل					
24	تلتزم المؤسسة بالقوانين المؤطرة للعمل					
25	تقوم المؤسسة بإجراء تقييم دوري حول نشاطها الاجتماعي					

الملحق رقم (2) يوضح: قائمة المحكمين للاستبيان المستعمل في الدراسة

اسم المحكمين	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية
مير أحمد	**أستاذ مساعد أ**	**المسيلة**
لقواق عبد الرزاقق	**أستاذ مساعد أ**	**المسيلة**
نوي نور الدين	**أستاذ مساعد أ**	**المسيلة**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- احمد سيد مصطفي، الجودة الشاملة و الايزو 9000، مطبوعات كلية التجارة، جامعة الزقازق، مصر، 1988.
- ايمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد و البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر ،2008.
- تحسين عبد المطلب الاسرح، المسؤولية الاجتماعية للشركات، التحديات و الافاق من اجل التنمية في الدول العربية، جوان، 2011.
- حمد الكواز، جسر التنمية، السياسات الصناعية ، المعهد العربي لتخطيط و النشر، كويت، مارس 2002.
- دافيد ريشتمان و اخرون، الإدارة المعاصرة، ترجمة الرفاعيمحمد رفاعي، محمد سيد احمد، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2001.
- شارلز و جاريت جونز، ترجمة رفاعي و محمد سيد احمد عبد المقال، الإدارة الاستراتيجية، الجزء الأول، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2001.
- طاهور حي قدار، مدخل إلى إدارة الجودة الشاملة و الايزو 9000، ط1، دار الحصاد دمشق، 1988.
- عاطف محمد عبيدوحمدي فؤاد علي، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
- عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره1830-1945، منظمة العمل العربية، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، 1992.
- عدنان كركور، التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- مأمون سليمان الدراركة، الجودة الشاملة و الايزو9000، مطبوعات كلية الزقازيق، مصر، 1988.
- محمد إبراهيم محمد، إدارة الجودة من المنظور الإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- محمد عبد الوهاب الأمين، التنمية الاتقتصادية المشكلات و السياسات المقترحة مع إشارة الى البلدان العربية، دار حافظ للنشر و التوزيع، جدة ،2000.
- محممود محروس إسماعيل، اقتصاديات التصنيع و الصناعة، مؤسسة شهاب الجامعة، مصر، 1977.
- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، ط2، 2005.
- ناصر دادي عدوي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمديةالعامة، الجزائر، 1988.

- نجم عبود نجم، اخلقيات الإدارة مسؤوليات الاعمال في شركات الاعمال، الوراق للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2006.

- هوشبار معروف، التنمية الاقتصادية،استراتيجية التصنيع، و التحويل الهيكلي، دار الصناعة لنشر و التوزيع، ط1، 2005.

-احمد سيد مصطفي، دليل المدير العربي الى سلسلة 9000iso، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1977.

-إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة (الطبعة الثانية، دون ذكر السنة).

-اكيل محمد السعيد، وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

-تامر البكري، غسان عبد الرزاقالعبيدي، التسويق الصحيفي ظلالمتغيرات المعاصرة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الاهلية، الأردن.

-حسن عبد العال محمد، الاتجاهات الحديثة في إدارة الجودة و المواصفات القياسية 90011-9000، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2008.

-حميد عبد الحي الطائي، إدارة الجودة الشاملة TOM و الايزو، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2003.

-خليل إبراهيم العاني و آخرون، إدارة الجودة الشاملة و متطلبات الايزو 2000-2001، ط1، مطبعة الأشقر بغداد، 2002.

-عادل الشبراوي، الدليل القلمي لتطبيق الجودة الشاملة و الايزو 9000و المقارنة المرجعية، المؤسسة العربية للإعلام العالمي، القاهرة، 1995.

-عبد الستار العالي، تطبيقات في إدارة لبجودة الشاملة، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و لطباعة، عمان.

-عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

-عمار عماري، الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد الأول، سطيف، 2002.

-فؤاد زكريا، ضبط الجودة و حماية المستهلك، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2005.

-محمد عبد الفتاح الصيرفي، الإدارة الرائدة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ثانيا:مذكرات والملتقيات

- راشي طارق،الاستخدام المتكامل للواصفات العالمية الايزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية جامعة فرحات بن عباس،سطيف المستدامة،مذكرة شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- وهيبة مقدام،تحسين الاداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمؤسسات الاجتماعية،ملتقى حول التساؤولات والامكانيات المتاحة لاختيار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو،جامعة عبد الحميد بن بديس،مستغانم.

ثالثا: مجلات ومواقع الكترونية

- L'ISO et la responsabilité sociétale, http://www.iso.org

- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة التاسعة، العدد 23، القاهرة، 2001.

- تعزيز المسؤولية المجتمعية بمنظمة الايزو في الدول النامية، على الرابط www .iso.org/sr.

- شركة تنمية المعرفة، المسؤولية الاجتماعية، ايزو 26000، نشرة تعريفية.

- قريش نصيرة، أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد5.

- نشريه صادرة عن المنظمة العالمية للمعايير ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية ايزو 26000، حول المسؤولية الاجتماعية.

-طاهر محسن المنصور العالي،صالح مهدي حسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات، مجلة العلوم الإنسانية، عمان ، الأردن، العدد، 2005.

-محمد بن إبراهيم، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، العدد 4، 1985.

-محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية، مجلة الإدارة العامة، العدد 72، اكتوبر1991.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	هيكل مواصفة ايزو 26000	26
2	محاور الاستبيان مع عدد ونسبة فقرات كل محور	53
3	جدول يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha	55
4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	52
5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	58
6	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	59
7	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	59
8	توضيح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول:البعد الاجتماعي	61
9	توضيح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور: البعد الاقتصادي	64
10	توضيح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث: البعد الأخلاقي والقانوني	67
11	جدول يبين نتائج اختبار الفرضيات الدراسة	69

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة أ

الفصل الأول

الإطار النظري للتقييس والمسؤولية الاجتماعية

تمهيد **6**

المبحث الأول: الإطار النظري والفكري للمنظمة الدولية للمواصفات القياسية الايزو **7**

المطلب الأول: مدخل للتقيس والمواصفات **7**

المطلب الثاني : ماهية المنظمة العالمية للمواصفات القياسية الايزو **12**

المطلب الثالث: أهم المواصفات التي تصدرها منظمة الايزو والمعنية بتحقيق التنمية المستدامة **13**

المبحث الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية **16**

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية **16**

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية **17**

المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة **21**

المبحث الثالث: مفهوم المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية **24**

المطلب الأول: تعريف الايزو 26000 **24**

المطلب الثاني: مراحل الإعداد لمواصفة الايزو26000 **25**

المطلب الثالث: هيكل مواصفة ايزو 26000 (بنود المواصفة) **26**

خلاصة **28**

الفصل الثاني

التقييس والمسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي الجزائري

تمهيد **30**

المبحث الأول: أساسيات حول التصنيع **31**

المطلب الأول: مدخل إلى التصنيع والصناعة **31**

المطلب الثاني: دوافع التصنيع ودوره في التنمية الاقتصادية **33**

المبحث الثاني: السياسة الصناعية في الجزائر **36**

المطلب الأول: السياسة الصناعية **36**

المطلب الثاني: مراحل السياسة الصناعية في الجزائر **40**

المبحث الثالث: عراقيل تطبيق مواصفة الايزو 26000 في المؤسسات الصناعية الجزائرية **45**

المطلب الأول: خصائص ومعايير المؤسسات الصناعية الجزائرية **45**

المطلب الثاني: جهود وعراقيل تطبيق الايزو 26000 في مؤسسة صناعية جزائرية **47**

خلاصة **50**

الفصل الثالث

دراسة حالة في مؤسسة فيليبا ببريكة

تمهيد **52**

المبحث الأول: منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة **53**

المطلب الأول: منهج الدراسة **53**

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة **55**

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة **59**

المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محاور الاستبيان **59**

المطلب الثاني: اختبار فرضية الدراسة **69**

خلاصة 71
خاتمة 73
الملاحق 76
قائمة المراجع 80
فهرس الجداول 84
فهرس المحتويات 86

ملخص:

الهدف الأساسي من هذا البحث هو دراسة متطلبات ومعوقات الايزو 26000 ومدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بمناقشة الأطر النظرية للبحث والتي احتوت المقاربات: التقييس و المسؤولية الاجتماعية، القطاع الصناعي خلال الفصلين الأول والثاني، وبعد ذلك حاولنا بحث إمكانية تحقيق هذه الإشكالية في الميدان من خلال اختيار عينة تشكلت من 55 عامل في مؤسسة صناعية ببريكة ولاية باتنة.

ولقد اعتمدنا لتحقيق هذا الغرض الاستبيان كأداة أساسية. وللتمكن من الحصول على نتائج ذات دلالة اعتمدنا الأسلوب الإحصائي، وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية لا كن بمستويات ضعيفة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الصناعية.

Abstract :

The main goal from This research is the studying of needs and the problems of ISO 26000, and the applying of the social responsability in the algerian industrial association . And for achieve this goal we have discussed the fondamental theory of this resarch which contains approches: the social responsability, the industrial field during the first and the second period. After that we tried to search about the possibility of achieving this problematic with choicing 55 workers in an industrial assosiation in barika « batna ».

And we have abtained the questionnaire as an essential method. Andfor arrive rignificant results we have abtained the rtatistical methed. And the research have arrived that the association on focus on the social responsability but with weak leves.

Key words :te social responsability, the industrial association .